I

| كتاب لَذَّات الذَّات ا1
في إثبات الوحدة والصفات
3 تصنيف الفضل بن مفرّج
أحسن الله خاتمته

| بسم الله الرحمن الرحيم 1ب

6 أفضلُ ما صدر عن القرائح، فنطقت به الجوانح الحمدُ لله ذي العزّ الشامخ والملك الراسخ والسلطان الباذخ، خالق الخلق بإتقان ومدبّر الأمور بإحكام، الذي ليس بمكيّف فيوصف، ولا بصفةٍ يُستدلّ عليه 9 فيعرف، بل بآثار صَنْعته المخبرة بأنها ضدّ مؤثّرها الشاهدة بالقدم لمحدِثها، سمى عن مسمَّى الأوهام وعلا عن أن يحيط بمعرفة حقيقته دائرةُ الأفهام، انحصرت الخواطر من حيث فطرها إلى عجائب قدره 12 وغرائب فطره، الدائم الملك، إذا زالت الملوك والممالك، الباقي وجهه وكلّ شيءٍ هالك، لا تحويه الأمكنة ولا تبلغ كنهه الأزمنة ولا تُوفِي مدحته الألسنة ولا يأخذه نوم ولا سِنَة، علا فارتفع، وعزّ فامتنع فملك، 15 فبخع كل شيءٍ له وخضع، أمدحه دائمًا وأحمده ملازمًا.

وبعد، فإني لما رأيتُ أن هذا العلم أجلّ علمًا، سَمَت إليه الهمّة، فتزيّنت به هذه الأمة لأنه مطلق للعقل من العقال | ومنطق ا2 18 للسان بصواب المقال والمآل به خير مآل، ورأيتُ أنه قد تقلّص برده الضافي، فتلبّد قدره الصافي، وزهد في اقتناء المعارف، ومالت الهمم نحو الزخارف وأضحى العلم، وقد دجت مطالعه وانخفض طالعه، 21 فأنقذتُ فكري من شكوك الأوهام، وسمقتُ بهمّتي إلى نيل أوفر

الأقسام، فقادني الطبع الشريف إلى محلّ الأنس وصفو العقل على معرفة فاعل النفس، وتعلّق الأمل بما يقرّب إلى الله عزّ وجلّ من صالح القول والعمل، فتخيّرت حين أشعلت مني الخاطر فيما لا أملك، 24
واستخرتُ الله في أيّ الطرق إلى معرفته أسلك، وغدوتُ في طلب الدليل، وسألتُه أن يهديني سواء السبيل، ففتح تعالى عليّ أقفال المبهمات، وسهّل لديّ المستصعبات، وأحيا مني ما كان رُفَات، 27
ونقّحت هذه الكلمات، وحرّرت هذه الدلالات، ورجوت بها إحياء 2ب عقول صارت موات، واكتساب لثواب ربّ السماوات، ووسمتُها | بـ**لذّات الذّات في إثبات الوحدة والصفات**، وتجنّبتُ الإسهاب 30
الداعي إلى الإملال، والاختصار القاضي بالإخلال، ولأجل ما استولى على النفوس من الكسل، وصحبها لهذا العلم من الملل، ورجوتُ من الله تعالى أن ينفع به الطلاب، ولا يُخلّي السعي فيه من الأجر 33
والثواب، ورجوتُ أيضًا أن أشفعه برسالةٍ في صناعة الاستدلال على طريق الإجمال، إن أمكنت المقادير وارتفعت المعاذير.

باب في الكلام في وجوب إثباته تعالى 36

اعلم أن غرضنا في وضع هذا الكتاب هو إثبات الله سبحانه وإثبات أوصافه، ورأينا أن نقدّم على الكلام في إثباته إثبات وجوب إثباته، فنقول: إن استحقاق الذمّ عند العقلاء على أفعال مخصوصة واستحقاق 39
المدح على أفعال مخصوصة معلوم ضرورةً وخُلُوّ أفعال من شيء من ذلك، وذلك دليل على انقسامها وامتناع تساويها.

I 34 أيضًا] إضافة فوق السطر

42 | وليس ذلك إلّا لاختلاف أحكامها، وهذا فلا يقوم في العقل إلّا 3أ
أن يكون من قبل فاعل، فقد وجب من حيث هذا الأمر احتياط
المكلّف على نفسه باستعمال النظر ليعلم كيف الحال في ذلك ليتميّز
45 له موضع النجاة من موضع الهلك، فيتجنّب ما يضرّه ويجتذب ما
ينفعه، فإن الأفعال التي يتبعها الدرك الشهوة لها عظيمة، والنفس عليها
مواظبة، والأفعال التي فيها النجاة من الدرك النفار منها شديد، والمشقّة
48 في فعلها عظيم. ولا يكاد يزدجر العاقل عن فعل ما تقتضيه شهوته،
ويجذبه إليه طبعُه ويفعل ما يشقّ عليه. ولا يميل بطبعه إليه إلّا بحيث
يتصوّر أن له في فعل ما جذبه إليه طبعُه من عظيم المضارّ أضعاف ما
51 له في فعله من الملاذّ والمسارّ. وله في فعل الشاقّ من المنافع ما
يستغرق ما فيه من المضارّ، فهنالك يكون إلى متابعة المشاقّ أقرب
وعن متابعة الشهوات أبعد، فقد وجب إذًا عند العقل من حيث يعين
54 حصول الدرك في بعض الأفعال أن يشرع المكلّف | فيما هو عنده 3ب
مظنون من أجل مشاهدته أمارات حدث هذا الوجود واختلاف الأحوال
الجارية فيه الداعية لمن رآها إلى كشف باطنها وتحقيق أثر فاعلها فيها
57 وقصده بها، ليعلم عند ذاك أنها صدرت عن غيرها وأنه الله الذي لا إله
إلا هو كلّف بإحكام هذه الأفعال، فحصل إذًا عند ذلك على النجاة
من درك المهالك.

60 فإن قيل: ولم جعلتم النظر واجبًا ولم لا كان جائزًا حصوله
باضطرار من دون كلفة؟ قيل له: ما يُعلم ضرورةً ينقسم إلى قسمين،
أحدهما عن طريقٍ والآخر لا عن طريق، فما هو عن طريق فالإدراك
63 والإخبار والمماسة والممارسة والمعاناة، وما ليس عن طريق فما يعلم

56 فيها] فها **61** ضرورةً] + قسمـ (مشطوب)

بكمال العقل فقط كالعلم بأن اثنين واثنين أربعة وأن الظلم قبيح والعدل
حسن والأقسام الأولة، والاتفاق حاصل بين العقلاء أن ليس شيئًا منها
هو طريق إلى معرفته تعالى. 66

والقسم الثاني فليس حاصلًا، ولو كان حاصلًا لكان يكون من
كمالات العقل. وإذا كان من كمالات العقل لزم تساوي | ذوي العقول 4ا
فيه كتساويهم فيما سواه مما هو من كمالات العقول، واختلافهم فيه 69
تعالى دليل على امتناع حصول هذا العلم لهم، لا بل إنا نعلم ضرورةً
امتناع العلم به ضرورةً. ولا يجوز أن يعلم من قول الأنبياء لأن قول النبي
دعوى فبرهانها هو المعجز، والمعجز يتوقّف ثبوته على ثبوت أشياء، 72
منها أن لا حيلة فيه ولا تلبيس، ولا من قبله ولا من قبل حادث، بل
من قبل الله وحده، قصد به تصديقه وإلا فلا يدلّ، فلزم من ذلك
توقّف معرفة الله على معرفة المعجز، ومعرفة صحّة المعجز على معرفة 75
الله، فودّى ذلك إلى الدوّر، وما ودّى إلى الدوّر فهو محال.

ثمّ إذا تأمّلت، وجدت أن المشاهد من تصوير النطفة وإنبات
النبات وحركات الشمس والقمر وسيلان الأمطار وجريان الأنهار وغرائب 78
ما تُنبِتُ الأرض من الثمار وعجائب ما يحدث في الليل والنهار ليس
بدون في المرتبة عما تأتي به الأنبياء من المعجزات بل أعظم، ولم يكن
فيه ما يؤدي إلى معرفة صانعه إلا باستصحاب النظر والاستدلال، | 4ب 81
فثبت إذًا بما ذكرناه وجوب النظر ليأمن المكلّف الخطر.

73 ولا[3]...حادث] إضافة في الهامش **76** إلى[2]] إضافة فوق السطر **80** في المرتبة] إضافة فوق السطر | المرتبة] إضافة في الهامش

وجه آخر

84 إن الحيّ منا لا يكاد يخلو في وقت من أوقات حياته من منافع جملةً وتفصيلًا واصلة إليه يعقلها ضرورةً، وقد يقدر في عقله وجوب شكر المنعم وأن لا يمكن شكره إلا بعد معرفته، فيميّزه من غيره، وإنه قصده
87 بإحسانه ليقصده أيضًا بشكره، ولا خلاف بأن القصد إليه يتوقّف على معرفته، إذ مع الشكّ فيه لا يصحّ القصد إليه، فقد وجبت معرفته على من وصل إحسانه إليه فتعيّن شكره عليه، وذلك طريقه النظر فقد وجب.
90 فإن قيل: هل هو أول واجب يجب على العاقل أم لا؟ قلنا: هو أول الواجبات لسبوق إحسانه لكلّ إحسان فيجب تقدّم شكره لكلّ واجب، وأول كمال عقله أول وجوب شكره لأن كمال عقله حسّ
93 استبداعه واستدانته، ولا يحسن ذلك مع الإخلال بكمال العقل. ألا ترى أنه قبل كمال عقله لا يجب عليه الردّ لأن ذلك إنما يجب عليه | 15 تبعًا لالتزامه، فأما فبماذا ينظر ففي الحوادث، إذ لا شيء سواها يدلّ
96 على فاعلها، وما دلّ على إثباته دلّ على أوصافه بما يختصّه من الوسائط.

باب في إثبات فاعل تنتهي إليه الحوادث

99 وذلك يترتب على معرفة حوادث وأنها لأمر اقتضى حدوثها واستحالة وقوف كلّ محدَث على محدَث إلى غير غاية، فعند ذاك يظهر وجوب انتهاء الحوادث إلى ما ليس بحادث، فنقول: إن العلم بتجدُّد
102 متجددات من حيوانٍ ونباتٍ من العلوم الضروريات، ثمّ العلم بأن كلّ

---

84 يخلو] يخلوا **85** يعقلها] + صر (مشطوب) **92** أول] لعله مشطوب **95** يدلّ] تدل **102** من حيوانٍ] إضافة في الهامش

متجدّد لا بدّ له من مجدّد ضروري، كان المتجدّد ذاتًا أو صفة لذات. وبالبديهة يعلم أن لا يجب أمرٌ في حال دون حال قبله إلا لأمر يميز به ذلك الحال عن الحال قبله. 105

وانقسموا، فقوم قالوا بالفاعل المختار، وقوم بالطبائع وأوجبوا أن لا يتجدّد أمر بالطبع في حال بعده سواه إلا لوجه، وإنما تأثير الطبائع 5ب يقف على | تحديد شروط. وهذا المذهب، فلن يضرّ فيما نحن 108 بصدده، لأن مع تسليم ذلك لا بدّ من الاعتراف بأن التولّد يقف على شروط، والنبات أيضًا تقف على شروط، والنموّ كمثل. فقد وجب حاجة كلّ شيء إلى شيء قبله في الشاهد، فإن كان كلّ فاعل مفتقرًا 111 إلى فاعل قبله ويتعذّر تجدّد وجوده من دونه حكم بمرور ذلك إلى ما لا نهاية، فكان يرتفع صحّة حصول فعل وفاعل، وقد وجدا، فيجب أن تكون المتجدّدات تنتهى إلى فاعل لا فاعل له، إذ كان الغنى لا يصحّ 114 ترتّبه على تعلّق المحتاج بالمحتاج، كما لا يصحّ تولّد الصحيح من تعلّق الفاسد بالفاسد. فلو كانت العلّة مفتقرة إلى ما افتقر إليه معلولها لزم الدور وبطل وجود العلّة والمعلول، وفي وجود وجودهما دليل على 117 انتفاء هذه الطريقة وإثبات فاعل لا فاعل له، علّةً كان أو غير علّة.

طريقة أخرى

6ا | اعلم أن الموجودات قسمان، قسم منها له مبدأ يسمّى محدَثًا، وقسم 120 لا مبدأ له يسمّى قديمًا، فما تجدّد وجوده، فلشيء اقتضى التجدّد، وما لم يتجدّد وجوده لا يجوز توقّفه في وجوده على أمرٍ. فلو كان العالم

103 ذاتًا] ذات **104** أمرٌ] أمرًا **106** فقوم] إضافة فوق السطر | قالوا...المختار] إضافة في الهامش **110** والنموّ كمثل] مكرّر في الهامش زيادةً في التوضيح **111** مفتقرًا] مفتقر **114** تنتهى] تنهى **120** قسمان] قسمين | وقسم] وقسما

123 قديمًا انتفى كونه موجودًا لأمرٍ، وإلا ودّى إلى انتقاض ما تقرّر صحّته من أن الأمر الأزلي لا يعلّل، فتعليله ناقض لأزليته، وليس العالم شيئًا سوى أجسام مركّبة من صور فلزم أن يكون وجودها معلّلًا، فلزم انتفاء 126 قدمها ولزم حدثها، إذ لا وسيط.

أما أن القديم ليس يجوز أن يكون معلّلًا فلأنه إن لم يكن واجبًا وإلا كان غير واجب، فلو ارتفع وجوبه لزم جوازه، إذ هذه القسمة دائرة 129 بين نفي وإثبات ويستحيل دخول الجواز عليه، لأن الجواز يدخل إما مع ثباته أو مع انتفائه. فإن كان مع ثباته فكان يتبعه صحّة كونه محدثًا، وذلك محال، أو مع الانتفاء فكان يمتنع أصلًا، وصحّة انتفاء 132 القديم محال.

بيان ذلك أن القديم هو ما لم يكن لوجوده أزل، فإن كان على خلاف ذلك | كان جائزًا، أعني بالجواز تساوي طرفيه أن يوجد وأن لا 6ب 135 يوجد، ووجوده لا يصحّ إلا بعد إمكان وجوده. ومحال أن يكون إمكان ما لم يُعقل له إمكان تجدّد وجود، فلو صحّ عليه الجواز لكان ثبوته ليس بأولى من نفيه ما لم يكن أمر. فإن منع ذلك امتنع الجواز، لأنه 138 يقتضي التساوي ومع ثبوت الوجود فلا تساوي، لأن ذلك يقتضي جواز أن يكون موجودًا في الحال التي هو فيها موجودًا ومعلوم ثبوت وجود القديم وانتفاء النفي عن ذاته، فوجب عن ذلك نفي الاستناد إلى 141 موجب أو غيره لما قد دللنا عليه من أن القديم لا يجوز كونه قديمًا لأمر بل لوجوب مطلق.

124 ناقض] ناقضًا **128** القسمة] إضافة في الهامش **133** على...134 ذلك] إضافة في الهامش

طريقة أخرى

144 لو كان كذلك لأمر للزم أن يكون ذلك الأمر إما أن يقتضيه حال ما، ثمّ يستمرّ هو من دونه كالقادر مع مقدوره أو لا يلقي، بل تتساوى سائر الأحوال حتى ولا حال من الأحوال تثبت إلا باقتضاء مقتضيه، ولا
147 يجوز أن يقتضيه اقتضاء بعد اقتضاء، إذ كان الثابت عن المقتضى
17أ الأول في الحال الثاني | هو الثابت في الحال الأول. وإذا كان كذلك لم يعقل اقتضاؤه له ثانيًا، لأنه في الاقتضاء الأول جدّد ذاته باقتضائه
150 وفي الحال الثاني ذاته موجودة، فلزم أن تكون ذاته في الحال الثاني باقية كما هي ولا مقتضى بل مستمرة الثبوت لاقتضاء الأول، إذ لولا ذاك الاقتضاء لم تكن ذاته وقد كانت، فلزم أن يكون الاقتضاء ينتهي
153 إلى حدّ ويستمرّ المقتضى من دونه ويستغني عن اقتضائه. وإذا كان ذلك كذلك وجب كون المقتضي والمقتضى متجدّدين، إذ قد وجب انتهاؤهما إلى حال لا يتقدّماها، فلهما إذًا أول، فبطل كونهما قديمين.
156 وأيضًا كلّ اقتضاء يترتب بعضه على بعض يلزم حدوثه لأن كلّ واحد منه له قبل، هو متأخّر عنه، وهذا في البطلان كثبوت حادث قبل حادث إلى غير أول واقتضاء بعد اقتضاء إلى ما لا نهاية تقتضي بأن
159 يصير القديم محدَثًا لما ثبت من تجدّد الاقتضاء وهو غير منفكّ منه
7ب ويكون له أول ولا أول له معًا، وهذا ظاهر البطلان، | فاستحال لذلك البطلان ووجب الوجوب حسب ما قدّمناه.

162 وما دلّ على أن القديم لا يجوز استناده لأمر يدلّ على أن وجوب وجوده مطلقًا، وإلا لزم كونه قديمًا غير واجب الوجود، فوجب ارتفاع

---

148 الثاني] إضافة من تحت السطر **149** اقتضاؤه] اقتضاه (إضافة فوق السطر)
151 لاقتضاء] للاقتضا (مع تصحيح) **163** قديمًا] قديم

استناده إلى موجب، لئلا يكون واجبًا عنه ومن دونه. ولا يستند أيضًا
165 إلى شرط لأن الشرط غير كافٍ في ثبوت المشروط، فإن كفى بطل
كونه شرطًا وصار في مرتبة المقتضي، والمشروط يلزم استناده إلى
مقتضى. فإذا استحال تعليق القديم بالمقتضي فلأن يستحيل تعليقه
168 بشرط أحرى وأجدر، فبان إذًا كون وجوده تعالى مطلقًا. فأما أن
الأجسام لا بدّ من كونها معلّلة فوجود الأجسام لا يعقل منه شيء سوى
جثّة وجرمية وتحيُّز، يلزم معه شغلها لجهة. وقد ثبت أنه لا يختصّها
171 شغل معيّن، إذ لو اختصّت بذلك لكان يجب كونها شاغلة على طريق
الجملة باستصحاب ثبوتها، والمعلوم خلاف ذلك فوجب أن تكون
مفتقرة إلى سواها، | وإلا عاد على ذلك بالنقض يمكن وجودها غير 18
174 شاغلة، وذلك محال، فوجب افتقارها، واستغناء القديم قد ثبت فلزمها
الحدث كما قد سلف.

واعلم أن شغلها في وجودها يجب، ولا يعقل انفكاكها منه، فلو
177 كانت قديمة لزم قدم شغلها، إذ كان صحّة ثبوت جوهر أو جسم غير
شاغل لا يعقل، لأن شغلها واجبًا عن حجمها، فصحّ كونه موجبًا
فوجب حدوثه، وفي وجوب حدوثه وجوب حدوث الأجسام، إذ كانت
180 لا ثبات لها من دونه، ولا يعقل لها وجود إلا باستصحابه. وإذا ثبت ما
قلناه امتنع أن يكون شغل الجوهر مع قدمه معلّلًا، كما ثبت في
الجواهر والأجسام امتناع حصولها على ما هي عليه إلا معلّلة مشترطة،
183 فقد ثبت امتناع التعليل والاشتراط فيما كان أزليًّا، فوجب أن تكون
الجواهر والأجسام ليست أزلية وما سوى الأزلية والحدوث، فوجب
القضاء بحدوثها.

---

169 شيء] شيا **173** سواها] إضافة فوق السطر

طريقة أخرى 186

8ب | كون الأولى غير معلّل [لأن] تعليل وجوده ثابت، فيجب عن ذلك امتناع صحّة زواله، وإلا لزم وجوده التعليل. بيان ذلك كون الشيء على حالةٍ يحصل بعدها على غيرها، والحال واحدة محال كما لا يجوز أن 189 يقدر في الآن الحاضر ويعجز في الآن الصادر والآنين واحد لامتناع تصوّر حالته في الآنين على حدّ سواء. وإذا كان ذلك ممتنعًا لزم عنه امتناع حصول التغيّر في حالة ما هو أزلي. وإذا ثبت ذلك لزم أن 192 الجوهر، إذا كان قديمًا، لا يصحّ خروجه عن جهته على وجهٍ من الوجوه لما يلزم عنه من تغيّر حال ما هو أزلي. وقد يحقّق صحة خروجه على كلّ محاذاة، فوجب أن يكون ما ثبت من شغله متجدّدًا، ويلزم 195 امتناع قدم حجمه مع تجدّد شغله لما قد ثبت من صحّة تعرّي حجمه من كلّ شغل معيّن وامتناع صحّة شغل واحد من حجم، فوجب تجدّد الكلّ، وفي ذلك تجدّد الجواهر وما منها. 198

ولا يجوز أن يكون في جهة |

II

158 | حقيقة المضاف وكان وسيكون هو إضافة وجود الشيء إلى حالة هي متقدمة لوجوده، وكان هو إضافة وجوده إلى حالة [أخرى] عن وجوده. والمعلوم عما تحقّق عليه العلم [ولا يكاد] يخرج، إذ لو صحّ ذلك، 3 بطل كونه معلومًا، وليس في هذه الشبهة أكثر من زيادةٍ في الإضافة إلى زمانين والعلم بالنفي، إذا حصل فلا ينتفي إلا بضدّ وليس حاصل أو يتغيّر المعلوم، وتغيُّر المعلوم ليس بضدّ للعلم لأن الضدّين يجب 6

II 1 وكان] وكون (مع تصحيح)

كونهما من جنسٍ واحدٍ، والمعلوم والعلم ليسا من جنسٍ، فلو قدّرنا تعلّق العلم بانتفاء شيء، ثم عاد ثانيًا، لما بطل العلم [بالنفي] المتقدّم لأجل العلم بالثبوت المتجدّد وكذلك بالعكس، بل يجتمعا في المعلوم الواحد، لأن العلم تعلّق [به] ونفـ[ـيه] متقدّمًا على ثبوته ولا تضادّ بين العلمين المجملي والتفصيلي. وإذا صحّ أن علم كان بحكم سيكون لا تنافي بينهما بطل ما قاله وصحّ ما قلناه [بأنه علمه] تعالى بما [يحدث] في المستقبل من أفعال العباد وجزويات أحوال | المركبات، 58ب فذلك جميعه ليس له حقائق في نفسه قبل وجوده. وبالأحرى عند من ينفي كون المعدوم ليس شيئًا يمكن أن يقال فيه أنه تعالى قد ثبت أنه قد فعل ما لولا كونه مصلحة لتعرّى من وجه الحسن والمصلحة لا تكون إلا ويكون لها منصلح بها. ولا يتمّ ذلك إلا بعد العلم بأفعال المنصلحين، فيؤيّد هذه الدلالة ما ورد من أدلّة السمع، فعلمه تعالى بما يحدث من أفعاله وأفعال عباده في المستقبل حاصل، فثبت إذًا رفع اختصاص كونه عالمًا بمعلومٍ دون معلومٍ.

باب في إثباته تعالى حيًّا

يدلّ على ذلك ما ثبت من كونه قادرًا عالمًا لأن بديهة العقل تمنع أن يكون قادرًا عالمًا من ليس بحيّ لأن كونه حيًّا مصحّحًا لكونه قادرًا عالمًا ولا يصحّ انتفاء المصحِّح وثبوت المصحَّح. ويجوز أن يدلّ ما سوى هاتين الصفتين من نحو كونه مدركًا سميعًا بصيرًا مريدًا كارهًا على كونه | <حيًا>

---

13 وجزويات أحوال] مكرر **19** حاصل] إضافة في الهامش

III

59أ | علّة له من كون كونه علّة لها لاشتراكهما في أخصّ الصفات، فيكون كلّ واحدٍ منهما علّة ومعلول، وعلى قود قولهم وجوده لعلّة قديمة. وقد ثبت استحالة بطلان ما هو قديم، فلزم من ذلك استحالة بطلان العلّة، 3
واستحالة بطلان وجوده لاستحالة بطلانها، فقد تمّ مرادنا في القول باستحالة خروج ذاته عن كونها موجودة. وإن كانت محدَثة وتعلّقها به مع قدمه، فذلك يقضي بتأخّر العلّة عن معلولها وتقدّم معلولها عليها. 6
وفي ذلك من النقض ما تنكره العقول السالمة، فلم يبق إلا امتناع جواز وجوده لما ثبت من قدمه وحدوث مَن ثبت جوازُ وجوده.

وإن قيل: فلم لا يكون ذلك بالفاعل؟ قلنا: لما يلزم من تقدّم 9
الفاعل عليه، وفي ذلك إثبات قدم الفاعل، فظهر بذلك وجوب وجود قديم فاعل، لا بدّ منه في كلّ حال وحال من حيث امتناع وقوف ذلك على وجه تخرج عن كونه كذلك. وما ثبت من قدمه تعالى يمنع أن 12
59ب يكون له ضدّ لأن | الضدّية من حكمها جواز وجود أحدهما بدلًا من ضدّه وقدمه يوجب وجوده وصحّة اطراء الضدّية عليه يجيز وجوده، وهذا ظاهر الفساد، والله أعلم. 15

باب في إثباته تعالى مريد وكاره

الذي يدلّ على أن أحدنا مريدًا وكارهًا هو صحّة وقوع فعله على وجه مع صحّة أن يقع على خلافه، وإذا وقع على أحد الصحيحين دلّ 18
على أن فاعله أراد وقوعه على أحدهما دون الآخر مطاوعة للداعي وعند فعله، وكذلك كونه كارهًا حصول امتناعه من الفعل للصارف]ومثال]

III 13 ضدّ] ضدا

21 ذلك فعلنا الكلام على وجه الأخبار لا على وجه الأمر وتارة على وجه
الأمر لا الإخبار وعند الكراهة [يكون] الكلام على وجه الزجر والتهديد
بأن كانت الكراهة [يقع] الفعل عندها على وجه دون وجه كالإرادة بل
24 يقع الفعل بها على وجه واحد على طريق التعيين، ونحن نعلم حصولنا
على هذين [الشيئين] ضـ[ـدّين] ونفعل |

IV

| الجملة ثمّ يتوجّه أن لا يقع الخير والشرّ من جملةٍ واحدةٍ، ووقوع 25أ
كليهما منها معلومٌ ضرورة. والنور الذي لا التباس في صحّة خيره
3 والمنفعة به قد يكون منفعة لزيدٍ وضرر لعمرو خلافًا لما قالوه، فيقع
الحسن من جارحة يقع بها السيّئة.

وقولهم: يتضادّ الخير والشرّ، وكذلك لا يكون فاعلهما أبدًا
6 واحدًا، فذلك أيضًا محال لعلمنا بأن الفعل الواحد يكون خيرًا ويكون
ضررًا لتغاير الوجه والفاعل واحد. ولا يلزم على ذلك كون الفاعل الواحد
يكون مذمومًا ممدوحًا لوقوف امتناع ذلك، إذا انضمّ إليه أن يكون
9 الوجه واحد والحال واحدة. وأما في حالين ووجهين، فجائز كجوازه في
شخصين، والمانوية والديصانية هم من جملة الثنوية لانقسامهم فرقًا
عديدة وخرافاتهم كبيرة. وفي ما قد تقدّم إفساد مقالات فرقهم، فلا
12 حاجة إلى الإطالة في أمرهم. وتجاهل المجوس في أنه تعالى أحدث
عند خوفه | من ضدٍّ له فكرًا، تولّد عنه الشيطان، وكان ذلك منه سهوًا 25ب

IV 2 صحّة] صحته (مع تصحيح) **8** مذمومًا] + مد (مشطوب) **9** واحدة] واحد
10 شخصين] + لا بل (مشطوب) | فرقًا] فرق

لا قصدًا، وكان الشيطان المتولّد فاعل هذه الشرور. وفي ذلك من
التجاهل ما يكفّ عن الاحتفال بهم. 15

فصل

والنصارى قائلين بثلاثة أقانيم، جوهر واحد، أي ثلاثة ذوات اتّحد
بعضها ببعض، فصارت ذاتًا واحدة قادرة عالمة حيّة. والقول بأنها ثلاثة 18
ذوات اتّحدت فصارت ذاتًا واحدة، يقتضي أحد قسمين، إما مجاورة
وإما تأليف، وليس واحد منهما إلا للجواهر والأجسام المحدثة
والأعراض، فلا يصحّ كونها قادرة عالمة من دون انضياف. فإن ادّعوا أنه 21
واحد في الحقيقة وثلاثة في الحقيقة، فذلك هوسٌ لا يعقل. وإن قالوا
بما قلنا: ثلاثة لما هو عليه من صفات ثلاثة، كونه قادرًا عالمًا حيًّا،
كان ذلك تجاهلًا لأن الصفات لا يعبّر عنها بمثل ذلك، ولم اقتصروا 24
مع هذا الأصل على أنهم ثلاثة ولا يكونوا |

V

|26 | الفعل من كليهما وذلك قاضٍ بنفيهما مع ما وجب من القضاء بوجود
أحدهما لوجوب انتهاء الحوادث إلى واحد أزلي لا بدّ منه، فوجب
إبطال ثانٍ لا دليل عليه ولا حاجة داعية إليه. 3

طريقة أخرى

القول بصحّة تمانعهما قولًا بتغاير مقدوراتهما وقدمهما قاضٍ بتماثلهما،
فتماثلهما قاضٍ بتماثل مقدورهما، وذلك قضاء بإمكان شيء واستحالته، 6
وذلك محال.

---

18 ذاتًا] ذات **19** ذاتًا] ذات **V 5** بتماثلهما] + وما (مشطوب)

واعلم أن الشبه الواردة في هذا الباب كثيرة، ومن جملتها أن
9 يثبتوهما حكيمين، فيقولوا: حكمتهما تمنع من حصول تمانعهما، لأن
فعل كلّ واحدٍ منهما حكمة، والحكم لا تمانع الحكيم في فعل ما هو
حكمة.

12 واعلم أنا لم نقل شيئًا مما ينمّ فيه، وذلك أنا لم نمنع ذلك،
وإنما كلامنا مبنيّ على صحّة التمانع لا وقوعه، لأن كلّ اثنين جائز
تمانعهما، جائز أن لا يتمانعا، هذا صحيح إلا أنا كشفنا عن حال
15 الاثنين بصحّة أن يتمانعا، فهم في الذي أوردوه استعملوا | مغالطة 26ب
ظاهرة.

فأما القائلون بالنور والظلمة، فقولهم ظاهر الفساد لظهور كونهما
18 جسمين، وما ثبت من حدوث الأجسام يفسد ما قالوه.

وقولهم أن امتزاج الأجسام جميعها من النور والظلمة وقولهم
بقدمها وحدوث تركيبها وتأليفها، فخباط لا يعقل. ومن قولهم أنهما
21 حيّان لنفسهما من دون الحاجة إلى من أحياهما، فيجب إذًا في
الجمادات كونها أحياءً تلتذّ وتنفر، لأن مماثلتها للأحياء في الأمزاج
تقضي بذلك، إذ لا وجه آخر يتميّز به الأحياء عن الجمادات في هذا
24 الباب لكون المقتضي واحدًا، وهو الأمزاج.

وقولهم: كلّ فاعل خير وشرّ بالطبع لا باختيار، يفسد ما يعلم
ضرورةً من وجوب مدح المحسن وذمّ المسيء، حتى لو قدّرنا اثنين
27 ملتزقين التزاقًا، يعسر معه فكّهما، أساء أحدهما وأحسن الآخر، لحمدنا
المحسنَ وذممنا المسيءَ بعد حصول التميّز لأفعالهما. وكذلك الأمر
في آحاد جملة الحيّ من حيث ظهرت الإساءة من اللسان، فيذمّ |

---

17 القائلون] القائلين **24** واحدًا] واحد

VI

27أ | المدركات لكونه حيًّا سالم الحاسّة من الموانع والآفات لا غير، وبذلك يتطرّق إلى إثبات نفي الرؤية عنه تعالى.

3 فنقول: الدليل على صحّة ما قدّمنا هو وجوب إدراكنا المدرك عند تكامل وجوب هذه الشروط فينا، فلزم من ذلك وجوب إدراكنا لتكاملها. أما وجوب إدراكنا عند تكامل هذه الشروط، فيعلم بعد 6 الاختبار ضرورةً لما يعلمه كلّ عاقل سالم الحاسّة من نفسه أنه، إذا باشر براحته أو ببطن قدمه أو بصفحة خدّه جمرةً متقدةً، استحال أن يكون غير مدرك لحرارتها وشدّة لدغها، وأن تدقّ بحضرته مع سلامته 9 الأبواق والطبول أو ركض الخيول واضطرام الحروب، فلا يسمعها ولا يراها، أو يرفع رأسه إلى السماء، فلا يراها. ولو شكّك العاقل في شيء من هذا، لم يتشكّك، ومن نازع في ذلك أو تشكّك، لا أعرف من 12 جوابه إلا ترك جوابه لاختلال صوابه.

27ب | وبذلك تبيّن أن العقلاء قاطعون على وجوب كونهم مدركين عند تكامل ما ذكرناه وامتناع كونهم مدركين عند امتناع تكامله، وذلك 15 وضوحًا أن العقلاء يستشهدون حواسّهم عند نفوسهم بمعرفة ما يريدون معرفته من وجود المدركات ومن كونها غير موجودة. ويعتمدون على القطع بامتناع وجود الجسم بحضرتهم لكونهم لم يدركوه، وسبب ذلك 18 قطعهم على أنه لو كان بحضرتهم لوجب أن يدركوه، ولولا ذلك لزم من فتّشَ دار زيد ولم يره فيها أن يكون على غير ثقة من كونه ليس في

VI 2 إثبات] اثباته تعالى (مع تصحيح) **3** فنقول] + وا (مشطوب) **12** لاختلال صوابه] إضافة في الهامش **13** قاطعون] قاطعين **15** يريدون] يريدوا **16** معرفته] + و (مشطوب) **19** ليس] في كونه (مع تصحيح)

الدار. ويتشكّك في الجبل الكبير عند رؤيته لتجويزه صغره وأنه ليس
21 على ما يشاهده من الكبر. ويجوز في نيل مصر أن يكون سرابًا
والمتحرّك ساكنًا والساكن متحرّكًا، وفي علمنا بعدم تشكّك العقلاء في
جميع ذلك، ولو نصب لهم من الشبه ما عساه |

VII

| ولو بزمان واحد لتحرّس وجوب تقدّم الفاعل على فعله لا ينجي من 28أ
ذلك، لما يلزم من ذلك من وجوب انحصار زمان وجود القديم وفي
3 انحصار زمانه الحاصل بينه وبين الفعل الحادث من جهته تعالى
حدوثه، تعالى عن ذلك، وفي القول أيضًا بقدم شهوته القول بمماثلتها
له في أخصّ أوصافه، وقد تقدّم بطلان ذلك.

6 وإن كان مشتهيًا بشهوة محدثة لزم أيضًا ما لزم مما تقدّم من
تقديم الشهوة والمشتهى لما علم من انتفاعه بما يشتهيه فتمكّنه من
فعله ولا ضرر يلحقه من ذلك. ويلزم أن يفعل من المشتهيات ما لا حدّ
9 له. والشهوة المعدومة لا تتعلّق به لامتناع تعلّق المعدوم.

واعلم أن ما ذكرناه من هذه الأدلّة عامّة لمن كان موحّدًا وغير
موحّدٍ، ولنا أدلّة أيضًا تختصّ الموحّدين، منها ارتفاع وجوب مدحه
12 على فعله ما فعل لتعلّق فعله إياه بحاجته إليه. ولا يعلم حكمًا لصحّة
عدوله | عن الكامل إلى الناقص، ولا يستحقّ الشكر لوقوع فعله للحاجة 28ب
لا للإحسان، ولا يعلم صدقه ولا عدالته لجواز انتفاعه بخروجه عنهما
15 واستضراره بهما، فثبت بما ذكرناه وجوب اختصاصه تعالى بالغنى
المطلق واستحالة الحاجة عليه محقّق.

VII 1 الفاعل...فعله] الفعل على فاعله (مع تصحيح)

باب في نفي الرؤية عنه تعالى

انقسم القائلون بذلك، فمنهم من قال باستحالة رؤيته تعالى قولًا مطلقًا، 18
ومنهم من قال: يُرى في الآخرة. ومن هذه الطائفة من يرى برؤياه في
جهة، ومنهم من قال: يُرى لا في جهة، ومنهم من قال: يُدرك بجميع
الحواسّ، ومنهم من قال: يُرى على خلاف الرؤية المعقولة في الشاهد، 21
ومنهم من قال: يُرى بحاسّة لكنها سادسة، والذي ينبغي أن يقدّم على
الكلام في استحالة رؤياه الكلام في أنّ الواحد منا يدرك |

VIII

154 | [عند] أوصافه تعالى إذ كان له أوصاف غير هذه من [قبل] كونه
[مدرك] ومريد وكاره وموجود وصفة إضـ[ـافية] وأما قولهم في الاتحاد
ففيه ما يعقل وما لا يعقل. فما لا يعقل لا وجه [للخلاف] فيه وما 3
يعقل يبطل. والذي لا يعقل قولهم [اتحاد] اللاهوت بالناسوت صارت
الذاتان ذاتًا واحدة [كذلك] قولهم إن عند الاتحاد صار الناسوت
إلا[هًا، قد]نا هذا لهذ[يان الجنون] الذي لا يفهمه قائله ولا سامعه، 6
لأنهم إن قالوا إن [هذه البُيْيَا]ت انقلبت ذات [أو ناسو]ت مثله
[يحيى فيها] أو بالعكس، [قيل لـ]ـهم ثبت القضاء بانقلاب أعيان
حقائق الذوات في [... انقـ]ـلاب نفـ[ـس ذا]ت الجزءين إلى ذات 9
[اثنين ... ...] انضاف الحادث إلى القديم وانقلابه، فيصير قديمـ[ـًا
...] محال ذلك فيه وإن جاز انقلاب الناسوت عند [الاتحاد]
وانقلاب اللاهوت عند الاتحاد، فيصـ[ـيران ذا]تًا ولا [يُستساع الخوضُ 12

---

18 انقسم] انقسموا | القائلون] القائلين **VIII 5** الذاتان] الذاتين | ذاتًا] ذات
6 لا] إضافة فوق السطر **9** الجزءين] الى الحوسن (مع تصحيح)

في] | مكالمتهم لخسّة مقالتهم. والذي يبطل جميع ذلك ما ثبت من 54ب
انتفاء ثانٍ له تعالى.

15 ## باب في أنه تعالى لا يشبه المحدثات

لو شبه المحدثات وجب حدثه، وثبوت قدمه يمنع ذلك، فوجب أن لا
يشبهها لأن المـ[ـحدَثا]ت لا تكاد تنفكّ من الأعراض، والأعراض ثابتة
18 الحدث، فلزم ما قارنها الحدث. وهذه الدلالة يجب استغراقها لكلّ
جسم إذ لا اختصاص لبعض الأجسام [على] بعض، فلو كان تعالى
مشبهًا للأجسام لقام دليل الحدث عليه وإن كان قديمًا، وذلك فاسد
21 لامتناع قيام الدليل على ضدّ ما المدلول عليه.

ولو شبه [...] من الأعراض لصحّ عليه ما صحّ عليها، وإلا لم
يكن [مثل] شبهيه ولجاز العدم عليه لجواز[ه] عليها وما [قام] من
24 الدلالة على امتناع بطلان القديم يمنع من مشابهـ[ـته لـ]ـها، ثمّ لا
يخلو الأمر | من قسمين، إما يشبه سائر الأعراض مع اختلافها 150
وتضادّها، فكان يجب كونه على صفات متضادّة ومختلفة أو يشبه
27 واحدًا منها، فلزم كونه محدَثًا مثله لما لم يصحّ أن يماثله ويخالفه لما
يعلم من مخالفة ما هو قديم لما هو محدَث أو يكون هو والأعراض
قدمًا ويكون العرض على ما القديم عليه في سائر صفاته، وذلك كلّه
30 فاسد.

---

16 قدمه] حدثه (مع تصحيح) **25** يخلو] يخلوا

باب في استحالة كونه تعالى محلًّا وحالًّا في جهة

ما أبطلنا به كونه تعالى جسمًا يبطل كونه محلًّا، إذ لا يعقل محلّ إلا جسم، فلو كان القديم محلًّا لوجب وصفه بما يوصف به الجوهر. 33 والجسم من التحيُّز، لأن شرط احتماله الأعراض ليس إلا التحيُّز. ولا يجوز أن يقال بصحّة كونه محلًّا لتعاقب الصفات عليه، لأنه إن كان محلًّا، فيجب أن يحلّ فيه كلما صحّ حلوله في الجسم من الألوان 36 والطعوم والأرايح، وذلك محال.

50ب | فأما كونه حالًّا، فلا يجوز أيضًا، لأن المعقول من الحلول كونه كيفية في الحدوث. فإذا بطل حدوثه بما ثبت من قدمه، استحال 39 حلوله.

والذي يدلّ على أن الحلول إنما هو كيفية في الحدوث دون حالة البقاء كون العرض ممتنع كونه حالًا في حال بقائه ويصحّ في 42 حال حدوثه. فلو كان تعالى يصحّ كونه حالًّا وجب حلوله. ألا ترى أن الأعراض في حال عدمها وحال بقائها قد امتنع فيها الحلول ووجب في حال حدوثها، فلو لم تجب لافتقرت في حلولها إلى علّة، فكذلك 45 القديم تعالى. لو صحّ ذلك فيه لوجب كونه حالًّا في سائر أوقات وجوده، وفي ذلك قدم الجواهر والأجسام، إذ لا شيء يمكن حلول فيه سواهما. ولا يخلو أن يحلّ في الكلّ أو في البعض، وإذا حلّ في 48 البعض افتقر إلى علّة تخصّص البعض وفي البعض الآخر كمثل.

ولا يلزمنا على ذلك ما نقوله في السواد، يحلّ في بعض المحالّ 51ا دون بعض من دون علّة، وذلك أن السواد، إذا | وجد، وجب 51 اختصاصه بالمحلّ المعيّن، والقديم ليس كذلك لوجوده قبل وجود

---

39 من] + قدمه (مشطوب) **48** يخلو] يخلوا

المحلّ، فصحّ حلوله في جميعها. وإن حلّ بغير علّة في البعض فليس
54 بأن يكون علّة لحلول القديم دون أن يكون هو علّة لحلولها. ولا يلزم
على ذلك ما يقوله من أن العلّة يجب مفارقتها للمعلول لأنا نقول ذلك
في ذات توجد ويجب عنها حكم. فأما ما كان من ذاتين وُجدتا في
57 حال واحد ومحلّ واحد، فلم كانت إحداهما علّة من دون كونها معلولة
وبالعكس. فإن صحّ وجود هذه الذات في الوقت الذي وُجد فيه حلول
القديم وصحّ وجودهما في غيره، فلم يختصّ وجوده في هذا الوقت إلا
60 لعلّة أخرى، والكلام فيها كالكلام في هذه العلّة.

وأما استحالة كونه في جهة فقد ثبت باستحالة حلوله تعالى. يدلّ
على ذلك أيضًا أنه لا يخلو كونه في الجهة إما واجبًا وإما جائزًا، إذ لا
63 يعقل لكلّ ثابت خروجه عن هذين الأمرين. فلو كان واجبًا، لكان إما
واجب الحصول في كلّ الجهات | أو جهة معيّنة. وكونه في كلّ 51ب
الجهات يقتضي تجزُّؤه بحسب الجهات، وذلك ظاهر الفساد لما
66 يؤدّي إليه من كون القديم يتناوله التبعيض وكونه في جهة دون سواها
يقتضي مخصّصًا لكون حصوله فيها ممكنًا، وحصول الممكن معلّل.
والقول بأنه في الجهات بغير أول لا بدّ معه من القول بتجدّد حصوله
69 في كلّ جهة يحصل فيها بعد الأخرى، والمتجدّد جائز، وفي هذا
وقوف الواجب على الجائز، وقد تقدّم إحالته.

---

62 يخلو] يخلوا **63** هذين...64 الجهات] إضافة في الهامش **64** في[1]...الجهات] مكرّر **67** مخصّصًا] مخصص

باب في استحالة الحاجة عليه تعالى

قصدنا في نفي الحاجة عنه تعالى إثباته غنيًا وأنه لا يحتاج. وحقيقة 72
هذه الصفة راجعة إلى النفي، فالحكم الحاصل حكم لكونه تعالى
حيًّا، إذ كان الجماد لا يحتاج وإن لم يوصف بغني. وانقسم العلماء
155 في إطلاق هذا الوصف عليه تعالى، فـ**البغداديّون** اعتمدوا على | نفي 75
الحواسّ عنه تعالى لما تصوّرنا وقوف الحاجـ[ـة] على هذه الحواسّ
واستحالتها عليه تعالى بغنائه عنها، وغفلوا عن إدراك كون الحواسّ إنما
تكون بعد كون الحاسّ محتاجًا، واحتياج من لا حاسّة له إلى بعض 78
الأمور وصحّة الغنى مع وجود الحاسّة عن بعض الأمور.

وقوم قالوا: لا يوصف الحيّ بالغنى إلا بحيث يستحيل حاجته
لشيء. وقوم قالوا: بل يوصف بالغنى، وإن احتاج إلى أمر غير ما 81
استغنى عنه.

والذي نقوله: إن الشهوة أصل في الحاجة، ومن لا شهوة له لا
حاجة له، إذ المعقول من الحاجة أمران، إما دفع مضرّة أو اجتلاب 84
منفعة، وللشهوة ينتفع الحيّ بنيله المنافع ودفع المضارّ عند النفار. وإذا
ثبت هذا وكان القديم لا شهوة له ولا نفار، فقد عري من الحاجة إلى
استجلاب النفع واستدفاع الضرر، فحكم بغنائه. 87

55ب فإن قيل: فما الدلالة على | امتناع الشهوة عليه تعالى؟ قلنا: إذا
قدّرناه مشتهيًا، فلا يخلو أن تكون شهوته متجددة أو غير متجددة. فإن
لم تكن متجدّدة كان إما مشتهيًا لنفسه أو لشهوة قديمة أو معدومة. 90

---

75 تعالى] إضافة فوق السطر | على] مكرر **77** عنها] إضافة في الهامش **89** يخلو] يخلوا

وكونه تعالى على كلّ واحدة منهم يوجب حصول المشتهيات
قبل وقت وجودها بأوقات لا نهاية لها، لأن من اشتهى شيئًا وهو يعلم
93 انتفاعه بنيله ما اشتهى ولا مضرّة تلحقه في فعله كان ملجأ إلى فعل ما
اشتهى، لا بل المشتهى الممكن من الفعل وإن لحقه في الفعل
[كلفة] وتوقع فوتان لا يتأخّر عن فعل مشتهاه، فكيف من سواه. وإذا
96 ثبت ذلك، ودّى إلى محال من وجوب [..] مقارنة [الموجودات]
لوجوده. ولم يبق مزية لتقدّم كونه فاعلًا على كونها فعلًا لحصول
المساواة بينها وبينه في حال الوجود، فإما يقضى على ذلك بحدوث
99 القديم أو بقدم الحادث. وفي ذلك نقض حقيقة الأدلّة والقول
بالـ[ـقدم] |

IX

| على الجهل من حيث أراد أن يعرّف ما لم يمكن تعريفه، يتعالى الله 56ب
عن ذلك، أو أراد الوجه الآخر، فقد لزم أن يورده على ما وضعه أهل
3 اللغة لقصد الإفهام. وألفاظ العموم ليست من ألفاظ التأبيد في شيء،
لأنّ ألفاظ التأبيد تمنع من زوال الحكم أبدًا، وألفاظ العموم تستعمل
مجازًا في بعض العموم، ومن تدبّر بعقله ما قد ذكرته من الدلالة على
6 هذا المدلول، فقد غني عن الإطالة بذكر أمثاله. ومن بعد ما استقرّ
ذلك، فلنتبعه بالكلام في حصولها على مزية لم يحصل عليها ما
سواها، ومزيتها حاصلة بمطابقتها فيما تضمّنته للأمور العقلية. من ذلك
9 إخبارها بحدوث الأجسام وترتّبها حالة وجود الموجودات على نظام
واتّساق عقلي، تقتضي الحكمة حصوله عليه من تقدّم خلق الأصول،

---

93 ملجأ] مكرر مشطوب **98** وبينه] إضافة في الهامش

ثمّ السماء والأرض والماء والهواء والنار، ثمّ الحاجز بين ما أسفل وما
فوق و[...]ـه وحصر المياه لسعي الحيوان وإنبات النبات وخلق 12
أ56 [المراعي] | وما للحيوان بها من المنافع والنبات وخلق حيوان من الماء
منه مقيم فيه ومنه خارج منه، ثمّ أعقب ذلك كلّه بحيوان الأرض للزوم
ذلك جميعه للنظام الحكمي، ثمّ بعد ذلك جميعه أوجد آدم بعد 15
تهْيات كلّ ما ينبغي تهْيِئَتُهُ له لِما في ذلك من [حكمته] من وجوب
إيجاد ما يفتقر إليه في وجوده [ضمن] وجوده، ليزول استضراره. وكونه
الذي هو الإنسان هو غاية المقصود في إيجاد هذا الوجود، ويجب 18
تأخير الغاية عن المقدمات، لأن [عند] الغاية [تحـ]ـصل النهاية من
المقصود.

وأما ما تضمّنته مما به يقوم النظام ويلتئم الشمل وتستقيم الأحوال 21
من الحدود على المظالم ما لولاه لفسد النظام، فقد أعربت العظماء
بالقصور عن إدراك ما انطوت عليه هذه الشريعة من الأمور الحكمية
والمعاني الإلهية واقتضى ذلك داود عليه السلام أن قال: ([ارفع عنّـ]ـي 24
الحجاب لأنظر إلى عجائب ضمنتها شريعتك) [هذا] محل هذه
الشريعة من الشرف فأما محل من شرعت |

X

57ب | بكونه داعيًا لجواز أن يكون غير داعٍ ويكون المخصّص له هو الداعي
دونه، ويلزم من انتفاء كونه داعيًا انتفاءُ ما دعاه أن يدعو.

IX 24 ارفع...25 شريعتك] المزامير ١١٩: ١٨

IX 16 تهْيِئَتُهُ] تهايه **23** عن إدراك] إضافة في الهامش **X 2** دونه] + نفسه (مشطوب) | يدعو] يدعوا

3 واعلم أن الشرائع ألطاف في العقليات، فيلزم أن لا تتغيّر أحكامها لكونها ألطاف فيما لا يصحّ بغيره من العقليات، وإذا ثبت ذلك فمن المحال بطلان شرع يقضي بطلانه ببطلان الأحكام العقلية، فتأمل هذا 6 الكلام، فهو قوي جدًّا.

وأما الأدلّة الشرعية على ذلك، فالذي ورد من ألفاظ التأبيد مع امتناع استعمالها فيما يجوز انقطاعه لأنها إذا استعملت في غير ذلك 9 لم تحصل الفائدة التي وضعت هذه الألفاظ لها. ولا يجوز أن يدلّ على خلاف ما قصد به الواضعون لها من أهل اللغة إلا ويستصحب ذلك بيان في الخطاب. وما لم يبين، كان [...] بين أمرين، إما أن 12 يكون أراد بخطابه شيئًا أو لم يرد به شيئًا، فإن أراد يعرف بشيء ولم يعرّفه، دلّ ذلك | أنها ألطاف في العقليات استحال خروجها عن كونها 157 ألطافًا [في العقليات] المتعلّقة بها والدواعي إلى الواجبات والصوارف 15 عن [القبائح قد تكون أوامر ونواهي]. فإذا حصلت كان غير ممكن [خروجه] عما هي عليه، لأن الداعي لا بطلان له بعد كونه [سبـ]ـبًا إلى ما دعا إليه. وكذلك الصارف، لأن حكم ما دعا عقلًا وشرعًا 18 وحكم ما [صرف] حكمًا واحدًا وإن اختلفت طرق معرفة الدواعي والصوارف، فلا يلزم [منه] اختلاف أحكامهم، لأنا نعلم اختلافها في الطرق ولم يلزم منه اختلافها في الدعاء ولا فيما يقابل الدعاء من دوام 21 [كونها دواعي وكانت أشياء دائمة] لم يتغير ويفسر بأنه اقتضت أن [... ...]ـما إذ لا يعقل حصوله على صفة غير ثابتة [اقتضته ... ...] لأنه إن دعا وكان من الواحب [كونه ... ...] حكمه وإن 24 كان دعا مع الـ[... ... ...] |

---

7 التأبيد] الناسة (مع تصحيح) **10** الواضعون] الواضعين **14** ألطافًا] الطاف

XI

9ا | عليه فمساوقٌ لشرفها، وذلك من نسبها في أبوتها إلى الأنبياء والعظماء، ثمّ [صيا]نتهم عن الابتذال مع أهل الأرض، ثمّ قلّة ما يوجد فيهم، لا بل أنه مرتفع منهم مما يوجد في غيرهم من قطع الطريق 3 وإخافة السبل، ثمّ كونهم مختصّين من دون أهل العالم بالنبوات وكثرة حصولها فيهم على الحدّ الذي ليس غيرهم حاصل عليه. فأما ما تضمّنته النصوص من تفخيم ذكرهم وتعظيم قدرهم وعلوّ محلّهم عند 6 القديم تعالى فكثير لا يحصى عدده، وببعض ذلك ثبت الشرف فكيف لمجموعه؟

باب في النقل وما يتبعه 9

النقل هو أن يكون مع الأمة شرائع ينتهون في إسنادها إلى زمان الرسول عليه السلام معلومة عنه وينقسم هذا المنقول إلى ما يكون إيضاحًا للشريعة، تعاليل كذلك، ولم يثبت لهذا كتاب تضمّنه. ومن زعم من 12 الجماعة | أن بيده كتاب مضمّن هذا النقل المذكور، فلا دليل 9ب يعضده.

بيان ذلك أن هذه الجماعة إما أن تكون جماعة بني إسرائيل 15 قاطبة أو قاطبة منهم دون قاطبة والجماعة قاطبة لا تعترف بذلك، لأن فيها جمعٌ عظيمٌ تنكره جملةً وتفصيلًا، وإذا كانت لا معلومة لها جملةً ولا تفصيلًا بطل تكليفها به، لأن في ثبوت جهلها به تفصيلًا وجوب 18

XI 7 عدده] عدد | ثبت] ست **10** ينتهون] ينتهوا **13** الجماعة] إضافة فوق السطر
16 قاطبة[4]] + تنكر ذلك (مشطوب) | تعترف] نعرف (مع تصحيح)

ثبوت جهلها به جملةً، لأن في ثبوت العلم به جملةً ثبوت العلم به
تفصيلًا لأن المنقول، متى حصل العلم به جملةً، كان هو العلم به
21 تفصيلًا لتعلّق التكليف بأعيان الأفعال. ولا يفيد الاعتلال هنا بكون
هذا أمر تنفرد به العلماء والعظماء إلى ما يجري هذا المجرى، إذ كان
هذا تكليف يتساوى فيه الخواصّ والعوامّ. فيجب أن يكون كلّ مكلّف
24 عالمًا بحقيقة ما كلّف ليتمكّن من القيام به على الصحيح من الوضع،
وهذا لا يتمّ إلا مع حصول العلم بذلك.

وهذه الطريق | يجب تساوي الخواصّ والعوامّ فيه، ثمّ إن الطريق 110
27 الذي يتوصّل بها المتخصّصون هي بعينها طريق العوامّ إلى الوصول، فإن
تعذّر ذلك على العامّي فللطريق، ويلزم مثل ذلك في الخاصّي.

فإن رجع في ذلك إلى اجتهادهم وجودة قرائحهم، وتطلّبهم
30 للمعارف، ولهذا حصلوا هؤلاء ولم يحصلوا أولئك. أمكن ذلك ودلّ
على أن الطريق مشروعة للساعي، فقلنا: إن هؤلاء المذكورين بالفصل
والبحث والنظر هم أيضًا مختلفون في ما ذهبوا إليه في النقل واختلافهم
33 حاصل في المذهب وفي دليله، لا بل إن اختلافهم في دليل المذهب
يدلّ على اختلافهم في المذهب، وبحثهم في الفقه مستنده النصوص
الشرعية. فإن كانوا أصحاب نظر فمن شرط كلّ ناظر صحّة أن يشكّ
36 فيما نظر فيه، والناقل لا تعتوره هذه الطريقة لامتناع أن يستصحبه ما
صحب النظّار من الشكّ، وفي ذلك ارتفاع علمهم بذلك. ولا يجوز

---

19 ثبوت[1]] ثبوتها (مع تصحيح) **24** عالمًا] عالم | به] إضافة فوق السطر **26** فيه] فيها (مع تصحيح) **27** المتخصّصون] المتخصصين **32** مختلفون] مختلفين **34** الفقه] + او (مشطوب)

10ب أن يكونوا ظانّين لما يلزم من اتّباع | الظنّ للأمارة وأمارة هنا على النقل ليست موجودة، فيقال بها. 39

ويلزم اتفاق الداعي في نقل التوراة لنقل ذلك، وإلا حصل التخصيص، وفي التخصيص نقض الغرض بنقل البعض، ولا غرض إلا الفعل، والفعل فلا يكفي في العلم به التوراة وحدها دون استصحاب 42 تبيانها على ما يدّعي. فتبيانها غير حاصل، كما ترى. وفي ذلك أيضًا عدم إزاحة علّة المكلّف بارتفاع تمكينه، وفي ذلك ارتفاع التكليف بذلك. 45

ومما يدلّ على ارتفاع التكليف بذلك أيضًا ما ورد في الشرع مكتوبًا من الجُرْحة المتعلّقة بما هو مكتوب في هذا الكتاب المعروف بالتوراة دون شيء آخر سواه من نحو قوله: (وأخذ سفر العهد وقرأه 48 بمحضر الجمع)، وقوله: (اكتب هذه الخطب)، وقوله: (إن لم تحفظ لفعل خطب هذه التوراة المكتوبة في هذا الديوان). فلو كان مع هذا الكتاب المنقول كتاب آخر لقطع العهد على الكلّ لامتناع قيام الغرض 51 11ا بالتكليف | بأحدهما دون الآخر. هذا الذي كتبه عليه السلام في حياته بيده ووصّى به من لسانه، ولم يكتب بيده ولا سُمع من لسانه عليه السلام ما يدلّ على قصده لشيء آخر غير هذا الكتاب. ولما مات 54 عليه السلام وأخلفه **يوشع بن نون**، قرأ جميع التوراة، يقال: لم يكن

XI 48 وأخذ...49 الجمع] سفر الخروج ٢٤: ٧ **49** اكتب...الخطب] سفر الخروج ١٧: ١٤ | إن...50 الديوان] سفر التثنية ٣٠: ١٠ **54** ولما...57 إسرائيل] قارن سفر العدد ٢٧: ١٢-٢٢

---

40 الداعي] + الى (مشطوب) **44** بارتفاع] بانتفاع | ارتفاع] انتفاع **47** الجُرْحة] الحرجة **48** شيء] شيئًا

شيء مما وصّى به **موسى** إلا وقرأه **يوشع** حِذَاءَ كلّ قاطبة بني
57 إسرائيل. ولا خلاف بيننا وبين القائل بكتاب آخر أن **يوشع** قرأ هذا
الكتاب الذي الوفاق عليه حاصل منّا ومنهم، ولم يكن لهم قول يتهيّأ به
إضافة كتاب آخر إليه، فالقول بالأول إيجاب والثاني سلب.

60 واعلم أن **موسى** عليه السلام كتب هذا الكتاب الذي هو هذه
التوراة بيده، فقال: (وانتهى موسى في كتابة هذا الكتاب إلى غاية
تمامه)، فقد بين تناول هذا الكتاب لجميع التوراة، والتوراة اسم موضوع
63 لهذه الشريعة. واعلم أن هؤلاء الحكماء الذين يجعلون مطيّة فضلهم
كونهم | نَقَلَة. فليت شعري ما الفضيلة في هذا، لا سيما وهم يتباهون 11ب
إليّ بفضل هؤلاء الحكماء على الأنبياء مع مساواتهم لهم في النقل؟
66 وإذا حرّر القول وكان الفضيلة في النقل فالنبي ينقل عن الله تعالى
والحكماء غايتهم أن ينقلوا عن النبي لا بل ينقلوا عن من نقل عن من
نقل عنه بَعْدَ وسائطَ كثيرة، فأين تساوي المراتب هنا؟

69 فكونهم موصوفين بالحكمة والفضل ليس إلا لأن القوم نظارون
بعد أن يكونوا ناقلين، إذ لا حكمة في النقل، ثمّ قد عرف رجوع هذه
الأمة عن تعدّيها على هذه الشريعة إليها وعملها بما هو مسطور فيها،
72 وذلك يكون عند ثبوتها إذا انتهت مدّة جلوتها، فتعريفه إذًا بالرجوع إلى
المكتوب دليل على أن الخروج إنما هو عن ما هو مكتوب، وليس

---

61 وانتهى...62 تمامه] سفر التثنية ٣١: ٢٤

---

56 شيء] شيئا **61** غاية] إضافة فوق السطر **63** الذين] الذي | يجعلون] يجعلوا
64 كونهم] مكرّر | يتباهون] يتباهوا **67** أن] إضافة فوق السطر **68** هنا] إضافة في
الهامش **69** نظارون] نظارين **72** مدّة] إضافة فوق السطر

شريعة مكتوبة بأيديهم سواها، والتوراة تكون بالرجوع إلى المكتوب،
12أ وهذا دليلٌ على أن النقل الذي يدّعى أنه ليس مكتوبًا | ليس الرجوع 75
عند التوبة إليه.

واعلم أن الأمة اطّرحت شرائعها وحادت عن أصول عباداتها
وأهملت الميل إليها وهامت في الميل عنها، فكيف يكون اطّراحها 78
لفروع تلك الأصول؟ وهذا يقضي بكره التفريط الحاصل في هذا
المنقول واستيلاء النسيان له، إذ لا يصحّ ضبطه مع اطّراحهم لأصوله،
وذلك يقضي بفساد التكليف وانتقاص الغرض بالمصالح، وفي هذا من 81
الفساد ما يتسع تعديده.

فأما ما يقولونه من رجوع أمر الأعياد، فترتّبها إلى هؤلاء الحكماء،
فذلك أيضًا ظاهر الفساد لما دللنا عليه من كون الشرائع مصالح، 84
والمصالح لا تقع إلا مع العلم بأنها هي المصلحة، لا بطريق الاتفاق،
وعلمهم بمصالح المكلّف محال، وليس العلم بالطريق إلى المصالح هو
علم بأن الفعل مصلحة في نفسه، والمصلحة يجب كونها في ذاتها 87
12ب مصلحةً. وأيضًا، مَن علم معلومًا | عن طريق ليجوزن غلطه في الطريق.
وإذا جاز غلطهم، قبح اتباعهم في ذلك.

باب الكلام في الكلام 90

الكلام ما انتظم من حروفٍ معلومةٍ، متواضع عليها، فيها نظام
مخصوص، أعني بالحروف ما يُدعَى حروف المعجم. وأعني بالنظام
المخصوص ليخرج صوت الطائر وصرير الباب وما يجري مجراهما من 93

---

74 تكون] إضافة في الهامش **83** يقولونه] يقولوه | الحكماء] + ما (؟) (مشطوب)
88 مصلحةً] + والنظر (مشطوب)

ذلك. ومن المعلوم افتقاره إلى النظام المخصوص، وذلك أن لو قدّرنا
عاقلًا متكلّمًا بكلام بغير النظام المعلوم بأن يتكلّم بحرف من كلمة أو
96 يتكلّم بحرف في وقت وحرف آخر في وقت آخر من الكلمة نفسها، لم
يحصل عنه بما تكلّم فائدة ولا وُصف بأنه متكلّم ولكان حكمه في
هذا الفعل حكم الطائر فيما يورده من سقوط الفائدة.

99 وقال قوم: الكلام ما حصل به الفائدة ليخرجوا ما لا يفيد من
كونه كلامًا، وهذا | مضطربٌ، إذ كان الكلام الذي على هذه الصورة 13ا
الموضوعة من الإفادة ليس راجعًا إلا إلى قصد واضعه كذا. فلو حصلت
102 المواضعة على ما هو الآن مهمل لعاد في المرتبة على ما عليه المفيد
الآن ولبطلت الفائدة بالمستعمل وعاد مهملًا. ويلزمهم أن يسمّوا العقد
على الأصابع كلامًا لحصول الفائدة عنه والإشارة حتى من الأخرس
105 لحصول الفائدة عند إشاراته، وهذا يدلّ على صحّة ما قلناه أن الكلام
هو الأصوات المقطّعة المنظومة ضربٌ من النظام.

فإن قيل: إن علماء النحو قسموا الكلام إلى ثلاثة أقسام، اسم
108 وفعل وحرف، فقد جعلوا الحرف من أقسام الكلام. فالجواب أن الفائدة
قد حصلت لمجموع الكلّ لأنهم قسموا الكلام، فوجدوه لا يصير
كلامًا إلا بمجموع هؤلاء، والكلام كلّه لا ينفكّ من هذه الثلاثة، لا أن
111 الحرف كلامٌ يدلّ على ذلك. إن قولنا: سماء، أو قولنا: أرض، لو
حصل به | النطق، حروفٌ ممرّرة، عادية الانتظام المعلوم، لم يكن 13ب
كلامًا، ألا ترى إلى الحروف التي هي خوادم لو نطق بها وحدها، لما
114 استقلّت بفائدة دون أن تدخل في جملة سواها بأن نقول: حملت كذا
إلى كذا، فتركت من كذا.

---

95 بكلام] بكلم **97** متكلّم] متكلّما **106** المنظومة] مكرر مشطوب **113** ألا] الى

فإن قيل: إن الكلام هو معنى قائم بالنفس، قلنا: لا يخلو قائله من قسمين، إما أن يدّعي حصول ذلك ضروريًا أو بدليل استدلّ به، 117 فإن كان يجد من نفسه كونه يعقل معنًى مستقلّ بنفسه غير العلم بمعنى هذا الكلام، فيعلم أنه ليس هو العزم على إيقاع الكلام ولا ترتيبه، بل يعقل أنه كلام محقّق. فهذا لم يشاركه فيه فيعلم صحّته، 120 فقد ادّعى عندنا وجوده نفسه على صورة لا دليل على صحّتها غير دعواه، إذ كنا لسنا في هذه الصفة شركاءه، وكفى في نفيها أنا لم نعقلها. وإن كان له دليل فليذكره ولن يجده. 123

ولا يلزم على ذلك ما يقال من أن العبادة إنما هي إظهار ما في القلب من الكلام، | لأن ذلك إن كان غير الفكر في الكلام والإرادة 14ا له، فيذكره. 126

واعلم أن القائل يقول: في نفسي كلام، وفي نفسي حديث، وفي قلبي عمارة دار، وفي قلبي تخريب مكان، وليس القصد به إلا أن قلوبهم مريدة لذلك وعزمهم عليه. ويسمّى المتكلّم متكلّمًا في حال ما 129 هو ساكت، كما يسمّى صائغًا في وقت لا يصوغ فيه وبنّاءً في وقت لا يبني فيه، فثبت إذًا أن الذي يُعقل من الكلام هو ما عقلناه، لا ما سواه. 132

وأما حقيقة المتكلّم، فهو من فعل الكلام. يدلّ على ذلك أن متى عقل أهل اللغة من شخص صدور الكلام عنه سمّوه متكلّمًا، كما سمّوه كاتبًا وصائغًا عند حصول ذلك منه. 135

---

116 يخلو] يخلوا **117** ضروريًا] ضرورى **119** هو] إضافة فوق السطر **122** لسنا] ليسوا **125** والإرادة] والارا (مع تصحيح) **134** عقل] عقلوا

فإن قيل: فهل له صفة بكونه متكلّمًا كقادر ومريد وكاره؟ قلنا: لو كانت له حال توجب له، إذا كان متكلّمًا، صفة غير كونه فاعلًا،
138 لعقلها العاقل من نفسه، كما عقل كونه مريدًا ومشتهيًا ونافرًا، وإن كان من الصفات ما لا يعقلها العاقل | من نفسه لصفة قادر وحيّ. وإنما 14ب
قلنا ذلك لقرب مماثلة صفة متكلّم لصفة مريد المعقولة من النفس،
141 وهذا الدليل إقناعي.

ولا يجوز كونه متكلّمًا بحلول الكلام في جملته أو في بعضها، لأن ذلك يقتضي استحالة أن يكون متكلّمًا وحلوله في بعضه يجب معه
144 أن يكون المتكلّم ذلك البعض، ولا بعض يختصّ بذلك أحقّ من اللسان، فيجب كون اللسان هو المتكلّم وهو المحسن والمسيء والممدوح والمذموم من دون الجملة.

147 فإن قيل: فلو قدّر فعله تعالى في لسان أحد من الناس كلامًا، من كان المتكلّم به؟ قلنا: الفاعل له وهو القديم تعالى كما إذا فعله في شجرة. والقول بأنه تعالى موصوف بأنه متكلّم بأن له كلام وإن لم
150 يفعله، فذلك كلام لا يفهم، والكلام فهو الصوت، وليس كلّ صوت كلامًا. والذي يدلّ على أن الكلام هو صوت مخصوص أنهما لو كانا شيئين لصحّ وجود أحدهما من دون الآخر. | وفي علمنا بأن الصوت، 15أ
153 متى وقع على وجه مخصوص مقطّعًا تقطيعًا مخصوصًا منتظمًا نظمًا مخصوصًا، حصلت به الإفادة، دليل على أن الكلام هو الصوت.

وقولنا: وليس كلّ صوت كلامًا ليخرج صوت الدوابّ والدولاب،
156 ولا يصحّ عليه البقاء. ودليل ذلك أن عدم إدراكنا له دليل على انتفائه،

137 فاعلًا] فاعل **138** مريدًا...ونافرًا] مريد ومشتهى ونافر **144** يختصّ] إضافة فوق السطر **151** كلامًا] كلام **152** دون] من (مع تصحيح) **155** كلامًا] كلام

ولو دام ما انتظم على حدّ، يحصل به الفائدة عنده، لأنه يفيد بحيث
ترتيبه منتظمًا بتقديم بعض الحروف وتأخير بعض. وإذا كان ذلك
159 كذلك، [فكيف] يعقل به الفائدة مع بقائه. يدلّ على ذلك أنا لو
قدّرنا شخصين تكلّما بحضرتنا بحروف مفردة، [الواحد] يقول: س،
والآخر يقول: م، والآخر يقول: [أ، لم] يمكن فهم ما قصداه لجواز أن
162 يكونا قصدا بقولهما أمس أو قصدا بقولهما سماء. وهذا قاض بتشويش
الكلام [وا]لفائدة معًا أو الكلام، فلا نحتاج إلى بنية في محلّه، بل
15ب حاله كحال سائر الأعراض المدركة | التي لا تفتقر إلى أزيد من
165 المحلّ، وإنما افتقر فينا إلى بنية لكوننا أحياء بحياة، كافتقارنا فيما نراه
إلى جارحة مخصوصة. وكذلك ما نسمعه ونشمّه. وهذا الرأي خلافًا
للشيخ **أبي علي** لأن الكلام عنده لا بدّ له من بنية وحركة متولّدة عن
168 اعتماد. فإن يكن دليله الشاهد فيجب أن يثبت عنده أن لا فاعلًا غنيًا
عن آلة في الفعل قياسًا على امتناعه في الشاهد، وإن كان دليله غير
ذلك، فيذكره.

171 فأما قوله: إن المتكلّم لا بدّ له من اعتماد يفعله، يتولّد عنه حركة
ومصاكّة، يحصل منها الكلام، واستوى في ذلك الشاهد والغائب.
فالحق في هذا الموضع هو أن لا حاجة إلى هذا التكلّف في الغائب،
174 فلم لا يقول أن القديم يصحّ منه فعل الصوت متولّدًا، كما فعل الألم
من دون سببٍ، ويصحّ أن يفعله متولّدًا لتحريك البحار والأشجار
بالرياح. فأما أنه تعالى متكلّم بمثل هذا الكلام، فذلك لأنه قد ثبت أنه
177 تعالى متكلّم بمثل هذا الكلام. ولا يجوز في المحلّ كونه متكلّمًا، لأن
16أ الموصوف | بمتكلّم هو الجملة، لا البعض، وذلك يجري مجرى صانع

---

159 به] + قد **176** متكلّم] إضافة فوق السطر

وبحّار وكانت في رجوعه إلى جملة الحيّ دون الآلة التي فعل بها تلك
180 الصناعة. ولا يجوز كونه متكلّمًا لنفسه، إذ لو كان متكلّمًا لنفسه وجب
أن يكون متكلّمًا بسائر ضروب الكلام من كذب وصدق. يدلّ على
ذلك أن لا أحد ممن يصحّ منه الكلام إلا ويصحّ منه أن يتكلّم بكلّ
183 ضروب الكلام، لا ضرب أولى من ضرب كما أنه لا معلوم إلا ويصحّ
أن يعلمه كلّ عالم. ولا يجوز كونه متكلّمًا لذاته لصحّة كونه مكلّمًا
لذاته كصحّة ذلك فينا بكون أحدنا مكلّمًا لنفسه، وذلك يوضح كونه
186 متكلّمًا من صفات الأفعال. يدلّ على ذلك قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكلِيمًا﴾، والتكليم عند أهل اللغة مصدر يصدر عنه صيغة الماضي
والمضارع واسم الفاعل والمفعول، فقد نصّ أهل اللغة على أن المصدر
189 اسم يقع على الحادث الذي يصدر عنه هذه الأمثلة، فيجب كون
كلامه تعالى محدَثًا.

ويدلّ على | ذلك أيضًا أن المتكلّم إنما يكون متكلمًا بالقصد، 16ب
192 والقصد لا يؤثّر في صفات الذات ولا في المعنى القديم فوجب حدوث
الكلام والتكلّم.

فإن قيل: إنه تعالى حيٌّ لا يلزم كونه محييًا لنفسه، فقادر وليس
195 مقدرًا لنفسه، ويكون أيضًا متكلّمًا وليس مكلّمًا لنفسه، والجواب أن
أحدنا مكلّمًا لغيره بما به يكون متكلّمًا، لأنه إنما يكلّم غيره بفعله
الكلام، ثمّ يقصد بذلك الكلام من يختار، فيكون متكلّمًا بأن يفعل
198 الكلام، وهذا ظاهر.

فإن قيل: يلزمكم أن يكون أخرسًا أو ساكتًا لكون ذلك فينا، قلنا:
حقيقة المتكلّم من كان فاعلًا للكلام، والأخرس من فسدت آلته

---

186 وَكَلَّمَ...187 تَكلِيمًا] سورة النساء (٤): ١٦٤

للكلام، والساكت من لم يستعمل آلته للكلام. وهذه الصفات تعاقبها 201
على الآلات، والقديم بريء من ذلك.

ومن العجب كيف لا يقال: وما لم يكن له ولد، فهو عقيم. وما
لم يكن فاعلًا، لم يزل يكون تاركًا وعاجزًا. 204

واعلم أن الدالّ على أن المتكلّم من فعل الكلام، هو أن المتكلّم
52أ لا يخلو في كونه متكلّمًا من أن [يكون] لأنه فعل | فعل الكلام أو لأن
الكلام حلّه أو حلّ بعضه أو متكلّمًا لأجل أن الكلام يوجب له صفة. 207
فقد دللنا على امتناع أن يحلّه الكلام أو يحلّ بعضه لما يجب من
كون اللسان هو المتكلّم دون الجملة. ولا يجوز إيجابه صفة للمتكلّم
لأن من لا يعلم الغير فاعلًا للكلام لا يعلمه متكلّمًا. ولهذا اعتقد في 210
المصروع أنه ليس فاعلًا للكلام، فلم يبق إلا أن المتكلّم من حيث هو
متكلّم، لا صفة له سوى صفة فعلية.

واعلم أن من جهة العقل لا دليل لنا على كونه تعالى متكلّمًا، إذ 213
لا صفة له بذلك تعود إلى الذات، فيتطرق بها كما يتطرق بأفعاله إلى
إثبات صفاته النفسية بواسطة أو بغيرها. ولو قدّرنا له صفة بكونه متكلّمًا
لما دلّ عليها إلا الكلام. 216

وإذا كان ذلك كذلك، لم يصحّ سوى أنه فعل الكلام، فعلم
حصوله من قبله تعالى على طريقة الأفعال، وذلك بخطابه [....]ـن
المحدَثين ويفعل له معجزًا [يدلّ] به على أن هذا الخطاب [من 219
52ب جهته] أو نعلمه بخطاب | النبي لنا بمعجز يدلّ على صدقه في قوله،
وذلك قد ثبت حصوله فثبت كونه متكلمًا. ولا دليل من جهة العقل
يستدلّ به على أن هذا الكلام فعله تعالى في حال ما أنزله على رسوله 222

203 عقيم] عقيما **206** يخلو] يخلوا **222** رسوله] إضافة في الهامش

أو كان متقدّمًا، وذلك أنا لا نعلم بالمعقول سوى كون نزوله للمكلَّفين
متابع لوقت المصلحة، فإن اقتضى الصلاح تقدّمه كان أولًا. ولا يصحّ
225 في الكلام أن يبقى، فيقال بحصول تقدّمه قبل، وإنما القصد في ذلك
كتابة ذلك الكلام المجوّز تقدّمه إلى وقت اقتضى الصلاح إيراده.

فإن قال سائل: هل يكون مع الكتابة كلامًا، كما قد قال **أبو**
228 **علي** أم لا؟ كان من جوابه أن الناس تواضعوا على الكتابة علامة لما
ينطقوا به من الحروف، فالعارف بالكتابة يستدلّ بها إذا قرأها على
الغرض المقصود بها، ويخالف حاله حال من لا يعرف الكتابة.
231 فالقائل: إن معها كلامًا لا معنى له. والحفظ، فهو العلم بترتيب الكلام
وانتظامه على الوجه المعلوم، وهو من فعله تعالى فينا في قلب الحافظ،
ولا يوصف تعالى بالحفظ كوصفنا. فإذا | كانت الآية سالمة عبّر 153
234 [قبلًا] ولا يعلم احتياجـ[ـه] إلى أمر خارج عن ذلك. فأما ما يقولوه في
أن الكلام [لا] يقبل التجزئة والتبعيض، فوجوده أشكال مختلفة بحسب
اللغات مانعًا من صحّة ما قالوه، وذلك أنا نعلم اختلاف الأشكال على
237 الحرف الواحد والشكل الواحد بحروف مختلفة، ومن المحال مقارنة
ذلك لذلك وامتناع القسمة.

فأما وصف كلام الله بالخلق فالناس فيه منقسمون، فمنهم من
240 أثبت قدم كلامه تعالى وامتنع لذلك من القول بخلقه، [ومنـ]ـهم من
امتنع من القول بخلقه مع الإقرار بحدوثه، قال لما في وصفه بذلك من
النقص، وهذا كلامٌ يدلّ على جهل قائله بامتناعه من وصف كلامه أنه
243 مخلوق ويشرك كلامه معه في القدم، ثمّ امتناع من يقول بحدوث

230 الكتابة] إضافة في الهامش **236** الأشكال] والاشكال (مع تصحيح)
238 القسمة] + ودونه (مشطوب) **239** منقسمون] منقسمين

كلامه تعالى مع القول بخلقه لا معنى له، لأن لا معنى للقول بخلقه
إلا حدوثه مقدّرًا. فإن كان قائل ذلك لا يسلّم هذه الفائدة في الخلق
أو يسلّم. 246

53ب | فإن لم يسلّم، أدريناه أن أهل اللغة قالوا ما يدلّ على خلاف ما
قال، إذ كان عندهم حقيقة الخلق هو التقدير، ولأجل هذا قالوا: في
مفصّل الأدم الخالق وخيّاط الثوب أيضًا ومقدّره [كذلك]. 249

وإن سلّم فلا فرق بين قوله محدَث وبين قوله مخلوق. وصحّة
تسميتنا خالقين قد ظهر وإنما الشرع نقل ذلك في القديم تعالى دون
غيره من الفاعلين. وقولنا: مقدّرًا، لنفرّق بين الفاعل الساهي والفاعل 252
المختار، إذ كان الفاعل الساهي لا يتأتّى منه التقدير، والأحكام لأفعاله
كتأتّيها في فعل القاصد، **وأبي هاشم** يرى أن التقدير هو الإرادة فيقول:
إن أفعال القديم جميعها مقدّرة أي مرادة. 255

وأبو عبد الله يرى أن الغرض بالتقدير الفكر في الفعل والرويّة
فيه، ولا يجوز ذلك عنده في حقّ القديم، فيقول: إذا كان الشرع قد
وصفه تعالى بأنه خالق لم يبق إلا القول بأنه تعالى يفعل مثل الفعل 258
الحاصل منا بعد الرويّة والفكر، والله أعلم. |

XII

117 | ## باب في التولّد

التولّد هو حصول واسطة بين المتجدّد والفاعل له، يسمّى مؤثّره، ويجب
تأثيرها في المتجدد. ولا يصحّ عند الاعتبار حصول واسطة بين الفعل 3
والفاعل، لأن هذا التأثير لا يخلو أن يكون تأثير الفاعل أو ليس تأثيره.

---

253 لأفعاله] + كا (مشطوب) **XII 4** يخلو] يخلوا

فإن كان تأثير الأمر المتوسّط تأثير الفاعل، لزم حصول المؤثّر عن مؤثّرَيْن
6 وتقدّم امتناعه. وأما أنه ليس تأثيره فلا بدّ من القول إما بتأثير الفاعل
والواسطة مقترنان اقترانًا متلازمًا، لا انفكاك لأحدهما من الآخر أو لا.
فإن لم يتلازما حصل تأثير الفاعل مع ارتفاع تأثير الواسطة، وإذا حصل
9 ذلك امتنع كونها واسطة لارتفاع حصول الحاجة إليها، إذ لو كانت
الحاجة إليها داعية لكانت عند الفعل، فقد ثبت استقلال الفاعل من
كونها. وفي ذلك رجوع الأفعال عن كونها متولّدة إلى كونها مبتدأة.
12 فيؤدّي ذلك إلى أن تكون | الوسائط كثيرة وكلّ واحد منها مؤثّرًا عما 17ب
فوقه، مؤثّرًا لما تحته، فيمرّ ذلك إلى الأول الذي هو أول الوسائط، وذاك
وحده يكون مؤثّرًا عن الفاعل الأول. وما دللنا به من استحالة حصول
15 واسطة بين الفعل والفاعل يدلّ على بطلان هذا القول، وفيه ما يغني
عن الإطالة في الكلام في هذا الفنّ، إذ كان من السعة على حدّ
يضيق عنه هذا الكتاب، وقد استوفينا الكلام فيه استيفاءً شافيًا في
18 **كتاب التهذيب** لنا، فليقف عليه من اشتاق إليه.

والمتولّدات يتعلّق بفاعلها كتعلّق المبتدآت، وتتناول المدح
والذمّ. والأسباب الحاصل عنها المتولّدات لا بدّ من تعلّقها بفاعل ومن
21 حيث لأسبابها فاعل، فله بمتولّداتها تعلّق ليس هو لها مع غيره، فيلزم
من ذلك دخولها في التكليف.

---

12 منها] + كثيره (مشطوب) **13** هو] إضافة في الهامش **17** وقد...18 إليه] إضافة في الهامش

باب في الكلام على المنجّمين ومن يجري مجراهم

علم النجوم علم بحركات الأفلاك والكواكب بالإرصاد، فينقسم 24
18أ قسمين، قسم يدّعي فيه حصول التأثير عنها وأن الأمور | الجارية في
الوجود عن تأثيرها، وقسم يدّعي فيه أنها دلالة أو أمارة. وللكواكب
عندهم حركتان، الواحدة من المشرق إلى المغرب ولا اختلاف فيها بل 27
متفقة واتفاقها عامّ لجملتها، ولا تقدّم لأحد منها على الآخر بسرعة أو
ضدّها. والحركة الأخرى مختلفة، وهي من المغرب إلى المشرق.
والسبعة السيارة مختلفة الحركات. والثابتة متفقة الحركات، وحركة 30
السيارة حركة في فلك تديرها وحركة في العرض، وهذا الاختلاف
كاختلاف حركة الشمس في اختلاف جهات غروبها. وكذلك أيضًا
اختلاف جهات شروقها، وحركتها في الطول مختلفة بحسب ذلك، 33
واختلاف جهات هذه الحركات يقضي بتضادّها. وإذا كانت هذه
الحركات متضادّة فلا يصحّ أن يتحرّك بها الواحد لاختلاف الجهات
في الوقت الواحد حركات متضادّة لامتناع صحّة حصول الواحد في 36
18ب مكانين في حالٍ واحدة، لأن كلّ مركّب لا | بدّ من انتهائه إلى واحد.
وما لم يكن ذلك الواحد لم تكن الكثرة لأن المركّب هو ما تناول أزيد
من واحد، فإن انتفى الواحد انتفت الزيادة عليه، وفي انتفاء الزيادة عليه 39
انتفاء الأجسام، لأن الأجسام قابلة لصحّة القسمة وليس إلى ما لا
نهاية، إذ لو كانت تنقسم إلى ما لا نهاية، لكان حكم البعض في ذلك
كحكم الجملة. وإذا صحّ ذلك وجب الرجوع في الأخير إلى واحد لا 42
يتجزّأ، وهو المشار إليه.

---

27 حركتان] حركتين **29** وهي] + الى (مشطوب) **33** جهات] + غروبها (مشطوب)
35 لاختلاف الجهات] إضافة في الهامش **37** واحدة] واحد

وقسمتها إلى غير غاية تُفضي إما إلى بقاء صورة الجسم على
45 الأبعاد المعروفة له أم لا، فإن لم تبق أبعاده لم يكن منقسمًا، لأن
انقسام الشيء لا يخرجه عن حقيقة جنسه. وإن بقي بصورة الأبعاد
وجب أن ينقسم إلى حدٍّ ويقف عن قبول القسمة، لأنه ما لم يكن
48 كذلك ودّى إلى بطلان وجوده. وإذا ودّى إلى بطلان الوجود، ودّى إلى
بطلان تجزّئِه، إذ لا تجزُّؤ إلا مع الوجود، وهذا دليل على وجوب انتهاء
التجزُّؤ في الزمان والمكان وفي كلّ ما فيه اتصال، وذلك أن | أجزاء 19ا
51 المتصل لا تخلو أن تلقى بقاء يترها بجهة واحدة أو بأزيد من واحدة.
فإن لقيت بواحدة امتنع مع تركيبها حصول ما له أجزاء أكثر، وفي ذلك
بطلان الحجمية وارتفاع الجسمية، وذلك محال. فإن لقيت بجهتين
54 وجب الانتهاء عند ذلك، لأن في امتناع الانتهاء امتناع حصول الزيادة
لصحة حصول جزء لكل جزء إلى ما لا نهاية، فيمتنع لذلك صحّة
الزيادة، لأن ما لا نهاية له يستحيل النقصان منه، واستحالة النقصان منه
57 قاضٍ باستحالة الزيادة فيه، وذلك محال. وإذا كان ذلك محالًا، لزم أن
تكون الحركة غاية في السرعة، وهي حصول جزء واحد في جهة واحدة
حال واحدة. والسكون بالضدّ من ذلك لحصوله في الجهة أكثر من
60 حال واحدة. وسير الكواكب مختلف في السرعة والبطء، وذلك
لاختلاف نسب أفلاكها، ويلزم من ذلك أن لا تكون الحركة المشرقية
واحدة، لأنها مع اختلاف مسافاتها يمتنع ذلك فيها، بل تُعطي كلّ
63 واحد منها حركته | التي بها يكون انتهاؤه إلى المقصود به، وذلك 19ب
يقضي بمحرّك لها، قادر مختار، يوصل إليها حركاتها بحسب مشيئته.

50 أن] مكرر **51** تخلو] تخلوا **57** محالًا] محال **59** واحدة] واحد **60** واحدة] واحد **63** انتهاؤه] انتهاه

واعلم أن الآلات الرصدية بالنسبة إلى الأجرام الفلكية لا شيء، فلذا يجب أن تكون حركاتهم في المقدار، فإذا تحرّكت الأفلاك 66 حركات كثيرة كانت حركات الأرصاد حركات يسيرة، ووجب أن يتخلّلها سكتات كثيرة بنسبة الأجرام الفلكية إلى الآلات الرصدية. ولزم من ذلك لزوم حركاتها سكتات ووقفات والأجرام الفلكية، فلا سكتات 69 ولا وقفات تتخلّل حركاتها، وفي ذلك امتناع لزوم الحركات قانون واحد.

والحركات المشرقية أسرع من كلّ واحدة من الحركات الخاصّة 72 بالكواكب، فلزم من ذلك حصول وقوف في حركات الكواكب. وإذا كان في حركاتها وقوف لزم أن يكون لها محرّك من خارج. وليس في آلات الرصد ما يدلّ على الجهات التي فيها حركات المرصود، لا سيّما 75 مع ثبوت أن في حركات المرصود وقفات لتضادّ الحركات التي فيه | 120 وبحكم ما هو أسرع منه. واستقصاء الكلام في ذلك محتمل أن يكون في كتاب مفرد لسعة الأقوال في هذا الباب، والقصد منا تجنّب 78 التوسّع.

واعلم أن المنجّمين، كما حكينا عنهم، يرون أن كلّ ما يحدث في هذا العالم إنما يحدث لأجل ما توجبه حركات الكواكب ونسبة 81 بعضها إلى بعض وحصولها في أبراجها. وجميع ما يحدث في الأرض ليس إلا لأجل ما يحدث في السماء من حركاتها وتتشكّل به هيآتها.

---

65 الآلات] + الا (مشطوب) **66** في المقدار] إضافة في الهامش، غير مشار إليها **67** الأرصاد] الانصاد (مع تصحيح) **68** الآلات] الات (مع تصحيح) **70** وقفات] مكرر مشطوب **80** حكينا] كلمة لا تقرأ مشطوبة (مع تصحيح) **83** حركاتها] + وتشكّلها (مشطوب)

84 وتأثيرها في هذا العالم يقولون به يتوسط النار والهواء الحاصل بين الكواكب وهذا العالم، فتأثيرها روحاني. ولهم في هذا كلام يطول ذكره، قد تضمّنته مساطيرهم. وليس غرضنا حكايته بل إفساد ما
87 يزعمونه من تأثيرها إما صحّةً وإما وجوبًا.

واعلم أن الكواكب لا سبيل لمثبتيها فاعلةً جحد كونها أجسامًا لاختصاصها بجهة، ويدل أيضًا على اختصاصها بالجهة صحّة القرب
90 والبعد عليها | من بعضها لبعضٍ. وإذا ثبت أنها أجسام ثبت استحالة 20ب تأثيرها فيما لا بينها وبينه علاقة. ولا اتصال للزوم أن يكون بين كلّ مؤثّر وتأثيره علاقة وجوبًا، وإلا لم يكن كونه مؤثّرًا له أولى من كونه ليس مؤثّرًا
93 أو كون غيره مؤثّرًا له لحصول التساوي في ارتفاع العلائق وما يختصّ بالجهات، فالعلائق المعقولة بينهم ليس إلا القرب، والقرب إن حصل في الغاية، فهو الحلول أو ما دون ذلك، فهو المجاورة، وكلاهما ليس
96 بصحيح في الكواكب، أعني لا الحلول ولا المجاورة. وإذا كان ذلك منتفيًا مع ما تقدّم لنا من العلم أن من المحال أن يفعل الفاعل بالصين فعلًا وهو مقيم بمصر، ولا علّة يعقل لأجلها امتناع ذلك غير البعد.
99 ويدلّ على صحّة ذلك أنه مع القرب يمكنه ما كان متعذّرًا مع البعد. وكم عسى ما بين ذكرناه من البعد وما بين الكواكب وبيننا. ولو صحّ تأثير الكواكب، لزم اقتضاؤها جميع ما في هذا العالم، إذ لا بعض أولى
102 من بعض.

والأفعال | الاختيارية، فثابت كونها من جملة ما في هذا العالم، 21ا ويجب لذلك بطلانها لثبوت حصولها بطريق الإمكان، لأن تأثيرات

---

84 يقولون] يقولوا **87** يزعمونه] يزعموه **90** وإذا] + ا (مشطوب) **91** علاقة] علقة
92 علاقة] علقة **97** منتفيًا] مكرر مشطوب **101** اقتضاؤها] اقتضاها

الكواكب لا إمكان فيها. وثبت في الوجود مؤثّرات على طريق الإمكان، 105
فدلّ على امتناع إمكان كونها مؤثّرة. وكان يلزم أيضًا امتناع تأثيرات
المعالجات لجواز أن لا يقابل ذلك تأثيرات من الكواكب. وفي حصول
العلم بما يخالف ذلك دليل على فساده. ومن جعلها دالّة على 108
الحوادث فمن المعلوم أن الدليل لا يدلّ إلا ولا بدّ أن يكون بينه وبين
المدلول علاقة، والعلاقة إما الفاعل وإما العلّة، وإما الداعي وغير ذلك،
لا يعقل، وذلك ليس موجودًا. ولو كانت مؤثّرة على حكم الإمكان، لما 111
جاز أن تكون دلالة، لأن الدلالة لا تكون ممكنة، وفي ذلك بطلان
تأثيرها أو دلالتها. وكذلك في كونها أمارة يجب أن تكون بينها وبين ما
هي أمارة عليه علاقة ومن حيث لا علاقة بينها وبين المدلول، فكذلك 114
الأمارة.

21ب | فإن قيل: فقد رأيناها تصدق في أمور، فما علّة ذلك؟ والجواب
أن الذي ينبغي أن يقال هنا أن لا يصحّ من العقلاء الميل إلى شيء 117
والقول به والاعتقاد لصحّته من دون شيء البتة، لا بل ما هذه صورته لا
يصحّ القول به من أحد بوجه. ونحن نعلم اعتقاد الجمّ الغفير لصدقها
وشدّة تعصّبهم لتقريرها والاحتجاج لصحّة تأثيرها. ومع ذلك، فلا بدّ 120
من وجه لأجله كان هذا الأمر، والوجه هو أن هذا القسم له مدخل في
التكليف، والتكليف من أجل ما هو تكليف يجب أن يكون في مقاومة
الداعي صارفًا، لكي يبقى المكلّف متردّد الدواعي بين أن يفعل أو 123
ينزل، وذلك أن توفّر دواعيه بحيث لا يفارقها صارف، يرفع المشقّة من
الفعل فيرتفع الثواب، وفي ذلك إسقاط التكليف وقد ثبت، وشكره

---

110 علاقة] علقة | والعلاقة] والعلقة **111** موجودًا] موجود **113** أو دلالتها] إضافة في الهامش **114** علاقة[1]] علقة | علاقة[2]] علقة **123** صارفًا] صارف

126 تعالى على المنافع والمضارّ واجب. فعرضُ تعالى المكلّفين بقضية
التجريم إلى النظر في حقيقة الأمر وإثباته على ما | يدلّ الدليل عليه، 22أ
فعند ذلك ينصرف عن هذا الاعتقاد لِما يجب اعتقاده، فينال الثواب،
129 وذلك كسواه من التعريضات التكليفية، فلزم أن يقع فيها صدق في
بعض الأوقات، إذ لو صدقت دائمًا، لعاد تصديقها إلجاءً. ولو كذبت
دائمًا لبطل كونه تعريضًا، وبحصول ما حصل أمكن المكلّف حلّ الشبه
132 الواردة عليه فيها.

فبان إذًا بما كشفناه وجوب أن يكون هناك داعٍ إلى تصديقها في
بعض الأحيان حتى يحصل للمكلّف مشقّة في الانتهاء عن اعتقاد ما
135 يقتضيه ظاهر أمرها، فيستحقّ لكفّه ثوابًا، وفعل الداعي إلى القبيح ليس
قبيحًا، كما قد ثبت ذلك متقدّمًا.

وصدقها بالنظر في أمارات تتعلّق بالحوادث، ولا شكّ في صدق
138 الأمارات في أكثر الأوقات، وهذا نعلمه من أحوالنا عند ظنوننا عن
أمارات تحصل لنا، فكثير مما يقع لنا صدقها فيما نظنّه ونحدسه إلى ما
سوى ذلك.

141 | ومما يدلّ أيضًا على بطلان القول بتأثيرها أن تأثيرها حاصل 22ب
بتحرّكها وكلّ واحد منها فمتحرّك، فلزم من ذلك تماثل حركاتها في
الجنسية، ولزم منه أن يكون تأثيرها أيضًا متماثلًا غير مختلف،
144 والمنسوب إليها من التأثيرات مختلف. ومن المحال أن يكون
الاختلاف المذكور لاختلاف الموادّ، لأن ما في الجوّ من الهواء لا
اختلاف فيه. ويجب لذلك سقوط قول من قال بمزاج يحصل في الجوّ
147 لاتفاق المادّة واتفاق الفاعل، ولا مادّة تعقل أكثر مما ذكر، وهي

---

136 قبيحًا] قبيح **143** متماثلًا] متماثل

مستديرة. ويلزم تماثل حركاتها لما هي عليه أيضًا من الاستدارة، وذلك أيضًا يقتضي تماثل أجرامها في الجنسية وإن حصل في كثرة وقلّة لما عليه اختلاف الحركات في السرعة والبطء، وذلك لا يخرجها عن كونها 150 جنسًا واحدًا. وإذا ثبت أنها متماثلة في الجنسية، لزم مثل ذلك في تأثيرها، إذ كان صدور المختلف عن المتماثل محال.

23ا ولا وجه للقول بالدواعي، | إذ كانت لا داعي لها ولا على رأي 153 مثبتيها، لأن الدواعي تأثيرها في الممكن، وتأثير الكواكب وجوبًا. ويدلّ على فساد القول بذلك أيضًا أن من جملة ما في هذا العالم المنافع والمضارّ، الثابت حصولها على وجه اللطف للمكلّفين. فإذا صدرت 156 عن الكواكب، جاز أن تكون مفسدة. وإذا كان فعلها جائز حصوله لغير الالتطاف مع ثبوت قبحه، قبح التمكين من فعله، إذ كانت الأفعال السارية على طريق المصالح لا يصحّ سريانها سريانًا واحدًا، لا 159 اختلاف فيه لما يصحّ من كون الفعل الذي هو مصلحة الآن يكون مفسدة في غد لتغاير الوجوه والكواكب، فتأثيرها سارٍ على نظامٍ واحدٍ، فقانون لا اختلاف فيه. وهذا يؤدّي إلى حصول الأفعال التي تجب على 162 القديم منعها لما فيها من الفساد القاضي برفع ما وجب ثبوته من التكليف. ويجب على القديم تعالى منع ذلك، وفي وجوب منعه وجوب 23ب امتناع تأثيرها لحصول | تأثيراتها على طريقة واحدة. ويجب أيضًا منعه 165 لها لما يجب من امتناع إخلاله تعالى بواجب. وإن منعها بعدما أوجدها مؤثّرة وجوبًا، دلّ على عبثه وجهله، لأنه كما يقبح منه فعل ذلك بذاته قبُح بواسطة من فعله، تعالى الله عن ذلك. 168

151 جنسًا واحدًا] جنسٍ واحدٍ | متماثلة] إضافة في الهامش **159** سريانًا واحدًا] سريان واحد **161** سارٍ] ساري

باب في القضاء والقدر

هذا الباب كثير مما يشوّش فيه الجمهور ويظنّون فيه ظنونًا متّسعة، وليس
171 فيه شيء، إذ كان عبارة. فما اقتضته اللغة في هذه العبارة، قضي به
وزال الالتباس عنه.

واعلم أن القضاء في العربية يكون بمعنى الخلق، ويدلّ على ذلك
174 قوله ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبعَ سَمَواتٍ﴾، ومعنى ذلك خلقهنّ، وقد يكون أيضًا
بمعنى إيجابًا وإلزامًا تكليفيًا، كما قال ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعبُدُوا إِلا
إِيَّاهُ﴾. وقد يكون أيضًا إعلامًا وإنذارًا، كما قال ﴿وَقَضَينَا إِلَى بَنِى
177 إِسرَائِيلَ فِى الكِتَابِ لَتُفسِدُنَّ فِى الأَرضِ مَرَّتَينِ﴾، معناه أخبرناهم
وأعلمناهم. فهذا | معنى قضى في اللغة العربية. 124

وأما معنى قدّر، فكمثل. قد يكون أيضًا بمعنى خلق، والخلق هو
180 التقدير الواقع من المقدّر لغرضٍ صحيحٍ، كقوله ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ
فَقَدَّرَهُ تَقدِيرًا﴾. وقد يستعمل أيضًا في معنى البيان عن ما يريد تبيينه،
كقول القائل: قدّر من هذا الثوب قميصًا. وقد يستعمل في موضع
183 الكتابة والإخبار، كما قال ﴿إِلا امرَأَتَهُ قَدَّرنَاهَا مِنَ الغَابِرِينَ﴾. فإن قال
قائل: لا يجوز وصف القديم بذلك، لأن الصانع إنما يقدر، ليظهر له
حال ما يقدره لجهله به، فقد أفاد نفسه ما لم يكن عنده قبل التقدير.

XII 174 فَقَضَاهُنَّ...سَمَواتٍ] سورة فصلت (٤١): ١٢ **175** وَقَضَى...176 إِيَّاهُ] سورة الإسراء (١٧): ٢٣ **176** وَقَضَينَا...177 مَرَّتَينِ] سورة الإسراء (١٧): ٤ **180** وَخَلَقَ...181 تَقدِيرًا] سورة الفرقان (٢٥): ٢ **183** إِلا...الغَابِرِينَ] سورة النمل (٢٧): ٥٧

---

171 شيء] شيا **183** قَدَّرنَاهَا مِنَ] فقدرنا انها لمن **185** التقدير] التفدير (مع تصحيح)

والجواب أنه ليس يلزم في كلّ مقدّر أن تقديره ليس إلا ليكشف 186
عند نفسه حال المقدّر، وذلك ظاهر من علمنا أن الخيّاط يعلم من
حال الخرقة ما يغنيه عن تقديرها، وإن قدّرها فليعلم غيره بحالها مع
غناه عن ذلك التقدير. وما نعلمه من أنا نستشير الصنّاع في تقدير أمور 189
24ب كثيرة، فيقدّرونها ليكسبونا حالًا هي حاصلة لهم. وليس هذا مستغلقًا |
فيفتقر إلى زيادة في شرح. ولا يجوز إطلاق هذه العبارة في شيء من
أفعال العباد وإن حسن من القديم إطلاق ذلك، كما لا يجوز أن يقال: 192
نزل الله وجاء الله، وإن حسن منه تعالى إطلاق ذلك في حقّه.

باب في الآجال

الأجل هو الوقت المقدّر المبيّن، وكذلك كان أجل الدين هو الوقت، 195
ويقولون: بعت الشيء إلى أجل كذا، ويستحقّ عليّ في أجل كذا. وإذا
ثبت ذلك، كان أجل موت الإنسان هو وقت موته، وأجل حياته وهو
وقت حياته، ولذلك قالوا: من حضر أجله لا تأخير له. يعنون الوقت 198
الذي يموت فيه.

فإن قيل: فما تقولون فيمن قتل تعدّيًا، فهل قطع القاتل أجله أم لا
يقتله إلا في نهاية أجله؟ قلنا: قد ثبت أن الأجل هو الوقت، وإذا كان 201
كذلك كان وقت قتله هو وقت موته.

فإن قال: فتقولون أنه كان يموت لو لم يقتله قاتله ولا بدّ، قيل
29أ له: هذا السؤال على الحقيقة لا يصحّ أن يعلمه إلا الله | ويعلم من 204

188 فليعلم] إضافة في الهامش **190** فيقدّرونها] فيقدّروها | مستغلقًا] مستغلق **196** ويقولون] ويقولوا | بعت] ابعت **198** يعنون] يعني (مع تصحيح) **200** تقولون] تقولوا **201** نهاية] إضافة في الهامش **203** فتقولون] فتقولوا **204** الله] + ولا (مشطوب)

جهة الله وغاية الأمر أنا نقول تجوّزًا أنه كان يموت في هذا الوقت لو
لم يقتله هذا القاتل ويجوز أن يكون خلاف ذلك.

207 فإن قيل: فما تقولون في الجموع التي تهلك بالتعدّي عليهم في
الحال الواحدة؟ هل حضر أجل الكلّ دفعة؟ كان الجواب أن لا وجه
يمنع من القول بصحّة ذلك. ألا ترى إلى وقوع الوباء في بعض
210 الأصقاع، فيموت الخلق الكثير في وقت واحد، فقد يجتمع جمع
تحت بناء، فيهدم عليهم ويهلكهم دفعة، ويركبون سفينة، فيغرقوا دفعة.
وهؤلاء، فماتوا بأجلهم، لأن الله عزّ وجلّ هو الذي قطع آجالهم.

213 وأما أن يجوز كلّ ذلك ممكن، لا يدفعه العقل وإن يقع في حيّز
الاستبعاد، والاستبعاد ليس مانعًا. ألا ترى إلى المقتولين ظلمًا وإن كثروا
ومن يهدم عليهم البناء وركّاب السفينة، إذا اعتقد فيهم وأن ما جمعهم
216 الموت إلا لأن أجلهم انتهى، أي حضر بتناول هذا القول حتى يقع
المنع منه.

فإن قيل معترضًا: فهذا | يُفضي إلى أن يكون القاتل غير ظالم، 29ب
219 قلنا: لا يخرجه ذلك من كونه قد آلم هذا المقتول بهذا القتل بما ليس
له وجه حسن، لأنا لا نقول أنه أماته، وإنما الله أماته عند فعله، هو
الضرب بالسيف أو الرمي في النار. فذلك الفعل الذي فعله الظالم هو
222 الذي نعدّه ظلمًا ونعتدّه بفعله إياه ظالمًا.

---

207 تقولون] تقولوا | تهلك] تهلكوا **208** الواحدة] الواحد **219** هذا...القتل] بهذا القتل (مع تصحيح)

باب في الأرزاق والأسعار

الرزق نعمة من الله تعالى واصلةٌ إلى العبد على حسب ما يعلم من
مصالحه، وتلك النعمة حكمها حكم الملك في استقلالها، وكونها 225
مضافة إلى من هي رزقًا له، وإن جاز فيها ما يكون إضافته لجملة العباد
من دون اختصاص كالمياه وكثير من أعشاب الأرض. ولهذا نقول أنه
تعالى خلق جميع الأشياء لمنافع الحي، فكلّما لم يتخصّص به أحد، 228
هو باقٍ على الأصل في حُسن انتفاع كلّ حيّ به لكونه مخلوقًا
لانتفاعهم به.

130 ومعنى قولنا: إضافته لمن | هو رزقًا له، هو تمكينه منه وجعله 231
تحت يده وقُبح منعه من الانتفاع به. ولا يلزم على ذلك أن تكون
الكمّية غير موزوقة وأن لا يكون لها رزقًا لأجل خلوّها من العقل لما
حصل من المساواة بينها وبين العقلاء في الانتفاع. وإذا صحّ ذلك 234
صحّ كون لها رزقًا ينتفع به، فيقبح منعها منه كالحال في العاقل. ولا
يغرض ذلك كونه ملكًا لأنه المرجع فيه إلى الانتفاع، فقد قاتلت
البهيمة العاقل في النفع ولم يثبت ثبوت يدها على ما هو رزقًا لها 237
كثبوت يد العاقل على رزقه، فلم يطلق عليها لأجل ذلك مالكة. وقلنا
أنه رزق، فأطلقنا التسمية في موضع المماثلة، ولم نطلقها في موضع
المخالفة. 240

ويفارق الطفل للبهيمة من حيث أنه يؤوّل أمره إلى ما عليه
العاقل، فأضفنا الملك إليه من دون البهيمة، ولا يطلق ذلك على القديم

---

227 دون] دون (مع تصحيح) **237** يدها] يدما (مع تصحيح) **239** رزق] رزقا

243 لامتناع الانتفاع عليه، فيوصف بأنه مالك لصحّة حصول مالك ليس بمنتفع.

فإن قيل: | فهل لأحدٍ منع غيره من السبوق إلى المباح؟ كان 30ب
246 الجواب أن المباح ما لم يتخصّص به أحد، فليس لأحد منع الآخر السابق إليه، ولأجل ذلك حسُن منا منع البهيمة من أذى البهيمة، وليس كذلك حسن منعها من الحشيشين والحيوان الميّت الغير ملك
249 لجريانه مجرى الحشيش. وهذا الاسم يطلق على كلّ ما يصل للعبد من النعم من ولدٍ ودارٍ ودابّةٍ ومالٍ ومأكولًا ومشروبًا من كلّ ما ينتفع به، فقد تقرّر في عقل كلّ عاقل حسن انتفاعه بما لا عليه فيه درك عاجلًا
252 أو آجلًا ولا على غيره، وهذا أمر قائم في عقل كلّ عاقل. وإذا ثبت هذا فما اختصّ به العاقل، صار ملكًا له. ولا يجوز لأحد نزعه منه إلا ويكون ظالمًا له، كما يكون ظالمًا له في نزعه من يده ما قد وهبه
255 واهب مالك. وما لم يحصل بيده من المباح ويتخصّص به فهو وغيره فيه على سواء لرجوعه إلى الأصل، وهو إباحته للكلّ. والاستملاك بالمعاوضات | كالاستملاك بالهبات، وذلك معلومٌ عقلًا، كما علم 31ا
258 وجوب البدل فيما أتلف عقلًا، والملك بالميراث وجب سمعًا. فلو نفينا والعقل لكان مباحًا لارتفاع يد من كان يختصّ به، ورجوعه إلى الأصل في الإباحة، فيعود ملكًا لمن سبق إليه، إذ لا فصل عند العقل بين زيد
261 دون عمرو أو طائعًا دون عاصٍ.

وإن سئل عما يؤخذ ظلمًا: أهو رزق للظالم؟ كان الجواب أن قولنا متقدّمًا أنه هو ما له الانتفاع به وليس لغيره منعه منه. يخرج ما

244 بمنتفع] منتفعٍ **250** من كلّ] وكل (مع تصحيح) **262** رزق] رزقًا **263** هو] إضافة فوق السطر

سأل عنه كونه رزقًا له، لأنه ليس له الانتفاع به ولغيره منعه من أخذه، 264
فوضح حصول الفرق فيما بين أخذ المباح وما ليس بمباح وفرق بينهما
في الحكم. وتمكين القديم للظالم إلى أن جاز ما ظلم فيه لا يدلّ
على جعله ذلك رزقًا له. يدلّ على ذلك أنا لو مكّنّا زيدًا من مال 267
يحمله إلى من نختاره وأخذه وتصرّف فيه كما يختار، لكان ذلك المال
ليس له ولا تصرّفه فيه حسنًا، وإن كنّا مكّنّاه منه وجعلناه بيده، وكذلك
31ب لو أعطينا زيدًا دينارين، أحدهما | وهبناه إياه والآخر لم نهبه له، لكان 270
ما وهبناه إياه رزقًا له وملكًا، والآخر ليس كذلك، وإن حصل بيده
وانتفع به، فالصورتان معقولتان واختلافهما. ولو كان ذلك رزقًا له مع
ظهور الخطر لارتفع الملك وامتنع أن يعقل للتخصيص حكم، وكان 273
يكون جميع ما بأيدي كل واحد من الناس رزقًا له، وكان يقبح منعه،
وحُسن منعه معلومٌ عقلًا وشرعًا.

فإن قيل: كيف صورة تحصيل هذا الرزق ومن أيّ الجهات 276
حصوله؟ كان الجواب: قد ثبت أن الرزق منافع، وأصله من قبله تعالى.

فإن قيل: فهل يحسن طلبها منه؟ كان الجواب أنه متى علم
الإنسان أو ظنّ أنه في طلبه الرزق بسعيٍ وكدًّ وتصرّف مخصوص قد 279
عرفه العقلاء، لا يلحقه به ضرر، لزمه طلبه لما سبق في العقل من
وجوب اجتلاب المنافع واستدفاع المضارّ، فلذلك حسُن من الإنسان
استنشاق الهواء وشرب الماء وتناول الغذاء. فالعادات التي أجرى القديم 282
32أ تعالى حصول الرزق عندها معلومة عند العقلاء من نحو | التجارة

264 سأل] ساك (مع تصحيح) **266** أن] إضافة فوق السطر **270** زيدًا] زيد
272 فالصورتان معقولتان] فالصورتين معقولتين **274** كل...الناس] إضافة في الهامش؛
الناس: مكرر

والصياغة والخدم إلى ما يجري هذا المجرى. وقد تطلب أيضًا بالدعاء
285 والابتهال، ويكون ذلك وجهًا في أن يرزق، ولا يلزم قبح الطلب لجواز
قبح المطلوب لجواز أيضًا أن يكون حسنًا، ولهذا يجب الاشتراط في
الطلب إن حسُن.

288 واعلم أن جميع ما أجرى تعالى العادة به من حصول الرزق عنده
إنما هو تعريضًا لطلب الرزق وليس هو مقتضيًا لحصوله، فقد يقع
التعرّض ولا يقع الرزق وبالعكس، وهو تعالى متفضّلًا بتحقيق الأمل
291 ونجاح السعي في الطلب، ونحن في طلبنا منه الرزق إنما نطلب منه أن
يفعل ما يحسن منه أن يفعله، لا ما يقبح. فقد أمِنَّا كون مطلوبنا منه
قبيحًا.

294 فأما الأسعار، فهو بيع الأشياء بقيمةٍ وثمنٍ معلومٍ، ولهذا يُقال:
بعتك بسعرٍ كذا وبعتك بقيمة كذا. والغلاء عبارة عن الزيادة في السعر
عما كان الشيء يُباع به في ذلك الصقع، والرخص هو نقصان في
297 ذلك. وقد يكون الرخص والغلاء | من فعله تعالى ومن فعل غيره. فقد 32ب
تميَّز هذا من هذا بصحّة رفع أحدهما فتعذّر رفع الآخر، والله أعلم.

ومن حيث انتهينا إلى هذا الموضع فلنختم الكتاب عنده ونوصل
300 الكلام فيما كنا وعدنا به في صدر الكتاب من رسالة في صناعة
الاستدلال على طريق الإجمال وإظهار الطريق إلى هذه الصناعة
وكشفها للطالب لها إلى حيث يصير قارئ هذه الرسالة، إذا وقف على
303 علم، فتأمّله، علم الطريقَ إليه والمقدّمات التي يُبنى منها البرهان عليه
وعلم الطرق المضلّلة في كلّ ما يريد التماسه حتى يصير قادرًا على

---

288 به] إضافة فوق السطر | عنده] + عنه (مشطوب) **295** في] + الرزق (مشطوب)
296 في[2]] إضافة فوق السطر **300** في[2]] + الاس (مشطوب)

الاستدلال عليه والمحاماة عما لعلّه يتوجّه من الطعن فيه بأقرب طريق
وأوجزها، لأنني رأيتُ الكتب المصنّفة في هذا الفنّ أكثرها لا ينطوي 306
على ما أشار إليه واضعها مع بعد غورها وطول رشاها. وعليه تعالى
المعتمد في حراسة القول من الزلل وصونه من الخطل وتوفيقه في القول
والعمل، وعليه أتوكّل. 309